آليات التحلل الأخلاقي في المصادر المعرفية للجماعات المتطرفة*

هشام العسلي(*)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التحقق من آليات التحلل الأخلاقي في المصادر المعرفية لدى الجماعات المتطرفة. وتشكل هذه الجماعات المصدر الرئيس للتهديدات الإرهابية في العالم العربي في المرحلة الراهنة، وتُصنف ضمن هذه الجماعات تنظيمات إرهابية عديدة مثل شبكة القاعدة، ودولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم ولاية سيناء. واستُخدم تحليل المحتوى الاستنتاجي في إجراء البحث، وتمثلت عينته في خمسة من الكتب التي اعتبرتها دار الإفتاء المصرية كتباً تروّج للإرهاب، واختيرت هذه الكتب بناءً على خمسة معايير، وبلغ عدد صفحات هذه الكتب ١٥٦٣ صفحة، استخلصت منها ١٩٧٤ فقرة. وحُددت فئات تحليل المحتوى الاستنتاجي بناء على تصنيف وتعريف نظرية التحلل الأخلاقي لها. وحُللت البيانات بحساب التكرارات والنسب المئوية لكل آلية من الآليات. وقد كشفت النتائج عن تمثيل البيانات لكل آليات التحلل الأخلاقي، لكن بنسب متفاوتة. وقد جاءت آليات إعادة تشكيل البنية المعرفية للسلوك المُستهجن على رأس هذه الآليات بنسبة ٠,٦٥، ثم الآليات المتصلة بتأثيرات السلوك الضار بنسبة ٠,٣٠. في حين كان تمثيل الآليات المتصلة بالمسئولية الأخلاقية (٠,٠٤)، والضحية (٠,٠١) ضئيلة للغاية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المتطرفة، نظرية التحلل الأخلاقي، التطرف، الإرهاب، تحليل المستوى الاستنتاجي.

---

* يتوجه الباحث بالشكر لكرسي الأمير نايف لدراسات التطرف ، على دعمه للبحث

(*)استاذ علم النفس المشارك –قسم علم النفس – جامعة الملك سعود

Mechanisms of Moral Disengagement In The Cognitive Resources of Extremist Groups

Hisham Al - Asili(*)

Abstract

This research aims to investigate the mechanisms of moral disengagement in the cognitive resources of extremist groups. These groups constitute the main source of terrorist threats in the Arab world at the present stage, and many terrorist organizations are classified among these groups, such as the Al-Qaeda network, the Islamic Caliphate State in Iraq and the Levant, and the Sinai Province organization. Deductive content analysis was used in conducting the research, and its sample was five of the books considered by the Egyptian Dar al-Ifta to be books that promote terrorism. The categories of deductive content analysis were defined based on the classification and definition of moral disengagement theory. The data were analyzed by calculating the frequencies and percentages for each of the moral disengagement mechanisms. The results revealed that the data represented all the mechanisms of moral disengagement, but in varying proportions. The mechanisms of reconstructing the cognitive structure of reprehensible behavior came at the top of these mechanisms with a percentage of 0.65, then mechanisms related to the effects of harmful behavior with a percentage of 0.30. Although there was very little representation of mechanisms related to moral responsibility (0.04) and victim (0.01).

Keywords: extremist groups, moral degeneration theory, extremism, terrorism, inferential level analysis.

مقدمة:

ما من شك في أن أعمالا مثل السطو والتعذيب والتنكيل والقتل والتمثيل بالموتى والتدمير والتفجير وارتكاب مذابح وإبادات عرقية وطائفية واسعة النطاق، جميعها، أعمال منافية للمعايير والقيم الأخلاقية. والغريب

(*) Associate professor -King Saud University

حقا، أن من ينغمس في مثل هذه الأعمال يفعل ذلك دون تأنيب للذات، وتسوغ له نفسه التمادي فيها والاعتزاز بما يفعل، ولربما شعر في لحظة ما بأنَّه يحقق غاية مثلى أو يؤدي مهمة سامية! وهنا، يبدو من المنطقي تماما التساؤل عن جوهر هذه المفارقة، لا سيما وأن التبعات المادية والنفسية الناجمة عنها لا تقتصر على فرد بعينه، لكنها تهدد مجتمعات بأكملها، وتكفي نظرة سريعة على التاريخ القريب للبشر وواقعهم المعاصر للتأكد من صحة ذلك.

تتبدى هذه المفارقة بوضوح في أنشطة المتطرفين العنيفين وخاصة ما يقومون به من أعمال إرهابية؛ فالإرهاب:" يتثمل في استثارة ممنهجة لكل من الخوف والقلق بغية السيطرة على السكان المدنيين وتوجيههم" (Crenshaw, 1981). ويشير تقرير مؤشر الإرهاب العالمي (Index, 2019) إلى انتشار واسع النطاق للأنشطة الإرهابية في سنة ٢٠١٨، ففي هذه السنة تعرضت ١٠٣ دول لحادثة إرهابية واحدة على الأقل، وهي النسبة الأكبر طوال العقديين الماضيين.

ومما يؤسف له حقا، أن أربع دول عربية ضمن الدول العشر الأولى كانت الأشد تأثرا بالإرهاب: العراق ثاني الدول على مستوى العالم، وتشير التقديرات إلى أن ضحايا الإرهاب فيه منذ سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠١٨ بلغ ٦٦,٥٧٣، وتشير إحصائية سنة ٢٠١٨ إلى أن عدد القتلى فيه كان ١٠٥٤، والمصابين ١,٧٢٣، وعدد الحوادث الإرهابية ١,١٣١. وجاءت سوريا في المركز الرابع، حيث كان عدد ضحايا الإرهاب فيها ١٠,٢٣٦، وفي سنة ٢٠١٨ بلغ عدد القتلى ٦٦٢، وعدد المصابين ٧٢٥ شخصاً، وعدد الحوادث الإرهابية ١٣١ حادثة. وحصلت الصومال على المركز السادس، حيث كان عدد ضحايا الإرهاب فيها ٦,٦٠٢، وفي سنة ٢٠١٨ بلغ عدد القتلى ٦٤٦، والمصابين ٦٣٨، وعدد الحوادث الإرهابية ٢٨٦. وحلت اليمن سابعة في الترتيب، حيث كان عدد ضحايا الإرهاب فيها ٨,٤٧٣، وفي سنة ٢٠١٨ بلغ عدد القتلى ٣٥٠، والمصابين ٥٤٠، ٨، وعدد الحوادث الإرهابية ٧٤٨.

علما بأن مصر كانت ضمن قائمة الدول العشر الأولى الأشد تأثرا بالإرهاب في تقرير سنة ٢٠١٤. ويشير التقرير إلى أن عدد ضحايا الإرهاب في مصر منذ سنة ٢٠٠٢ إلى سنة ٢٠١٨ يصل إلى ٦,٧٩٤. وبصفة عامة، كشف التقرير عن أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت أعلى عدد وفيات مقارنة بمختلف أرجاء العالم في المدة من سنة ٢٠٠٢ إلى سنة ٢٠١٨، حيث لقى ٩٣,٧١٨ مصرعهم جراء ٣٥,٠٦٤ عملية إرهابية في المدة ذاتها.

لا تقتصر التأثيرات السلبية لتلك الحوادث على عدد الضحايا المباشرين لها، وتُعد التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الإرهاب أبرزها. فالعنف الناجم عن الإرهاب أو التهديد به يخلق اضطرابات اقتصادية ضخمة، حيث يغير الخوف من الإرهاب السلوك الاقتصادي، وذلك عبر تغييره لأنماط الاستثمار والاستهلاك، وتخصيص الموارد العامة والخاصة لتدابير الأمن والحماية وأنشطة مكافحة الإرهاب، بدلا من تخصيصها لأنشطة تنموية مثل تجويد التعليم وإتاحته للجميع، وتطوير البنية التحتية، وتوفير نظام رعاية صحية أفضل، وتدشين برامج رعاية اجتماعية.... ويؤثر الإرهاب أيضا في جودة الحياة نتيجة لنقص الإنتاج وفقدان الأرباح، وينعكس ذلك على القدرة الشرائية للأشخاص. وللأسف، يشير تقرير مؤشر الإرهاب العالمي (Index, 2019) إلى أن التأثير الاقتصادي العالمي للإرهاب سنة ٢٠١٨ بلغ ٣٣ مليار دولار أمريكي. وكان مجمل خسائر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تلك السنة وحدها ١١,٩ مليار دولار أمريكي، ويمثل ذلك نسبة ٣٦٪ من إجمالي الخسائر الاقتصادية للإرهاب في سنة ٢٠١٨. ويجعل كل هذا من قضية الإرهاب مشكلة علمية جديرة بالاهتمام، ويدفع لبحثها وطرح تفسيرات لها، ووضع برامج وقائية لمكافحتها.

فظاعة السلوك الإرهابي جعلت من التساؤل عن أسبابه محور اهتمام عديد من علماء النفس، ومنهم باندورا Bandura (2016) الذي اقترح تفسيرا نظريا للسلوك الإرهابي في ضوء نظرية المعرفة الاجتماعية، وافترض أن بناء فهم متكامل عن الانتهاكات الأخلاقية، ومنها ارتكاب جرائم عنف

إرهابي، يقتضي ألا تقتصر دراستها على بحث الكيفية التي يتصرف بها الأشخاص بشكل أخلاقي، بل كيف يتصرفون أيضا بطريقة مجافية للفطرة الإنسانية السوية ويحتفظون بتقديرهم لذواتهم، ويشعرون بالرضا عن أنفسهم في الوقت ذاته. وهذان الجانبان على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية، لكن الجانب الأخير لم يحظ بما يستحقه من اهتمام. لهذا، طرح باندورا (2016) مفهوم التحلل الأخلاقي(١) لوصف العملية النفسية التي يستطيع الشخص من خلالها فصل عقوبات الذات الأخلاقية(٢) عن السلوك الضار أو الانتهاكات المشينة التي يرتكبها. وتتضمن عملية التحلل الأخلاقي عدداً من الآليات التي يوظفها الشخص في تثبيط عقوبات الذات الناجمة عن لوم الذات جراء ارتكابه لفعل مناف للقيم الأخلاقية السائدة.

أشار باندورا (Bandura, 2016) إلى أن قادة الجماعات الإرهابية ومقاتليها كثيرا ما يوظفون آليات التحلل الأخلاقي في شرعنة ما يقومون به من أعمال عنف. واستشهد بأمثلة من بيانات قادة تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية في العراق والجيش الجمهوري الأيرلندي والألوية الحمراء في إيطاليا. ولا يُستغرب منهم ذلك، فالإرهاب عنف منبثق عن دوافع سياسية، يرتكبه أفراد، أو جماعات، ويهدف إلى بث مشاعر الرعب والذعر والعجز لدى الجمهور العام بغية التأثير في عملية صنع القرار وتغيير سلوك المستهدفين (Moghaddam, 2005). ولا يُعقل أن توصف هذه الممارسات بالأخلاقية، فهي في أي صورة من صورها تنتهك القيم الأخلاقية السائدة. ومع هذا، يصر من يتورطون فيها على شرعية فعلهم، ولا يتورعون على الإطلاق عن إزهاق مزيد من أرواح الأبرياء.

وتُعد الجماعات السلفية الجهادية * من أشد الجماعات الدينية تطرفا،

(1) moral disengagement

(2) moral self-sanctions

* توصف "الجماعات السلفية الجهادية" بأنَّها أشد الجماعات الإسلامية تطرفا، وتؤخذ في البحث الحالي كنموذج ممثل للجماعات المتطرفة. ولهذا، فإنَّ أي سياق في البحث الحالي يرد فيه مصطلح "الجماعات السلفية الجهادية"، هو يشير بالضرورة إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة.

وهي المصدر الرئيس لعديد من الجماعات الإرهابية في العالم الإسلامي، إذ تندرج تحتها الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر، وتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وولاية سيناء. وتُكفر هذه الجماعات المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وتجعل من مؤسسات المجتمع (خاصة الأمنية والعسكرية) والعاملين فيها هدفا مشروعاً، وتعمل على إحداث تغييرات جذرية في بنية المجتمعات عبر العمل المسلح (Jones et al., 2018).

لهذا، يتركز هدف البحث الحالي على تحديد آليات التحلل الأخلاقي المُستخدمة في بعض المصادر المعرفية المُحرضة على الإرهاب لدى الجماعات السلفية الجهادية، وذلك بوصفها تكشف عن الطريقة التي تتبعها هذه الجماعات في شرعنة ما تقوم به من انتهاكات منافية للمعايير والقيم الأخلاقية السائدة. ويُعد الكشف عن هذه الآليات وتحديدها خطوة أولى في مسار تصميم برامج وقائية لمكافحة التطرف والإرهاب.

مُشكلة البحث

الطبيعية التراكمية للعلم، تعني، في معنى من معانيها، أن تُبنى مشكلات البحث في ضوء ثغرات البحوث السابقة، أو تُصمم لسد فجوات قائمة، أو لحسم التعارض بين نتائج الدراسات السابقة، ويهدف هذا القسم إلى إبراز هذه الجوانب، ويتخذها مبررات لإجراء البحث الحالي، وتتمثل فيما يأتي:

أولًا: حداثة الدراسات النفسية للإرهاب: جوبهت البدايات المتأخرة للدراسات النفسية للتطرف والإرهاب بتحديات عديدة (Crenshaw, 2000; McCormick, 2003; Bouhana& Per-olof; Schmid, 2010; Sanchez-Cuenca, 2014; Silke, 2008). وقد أشارت كرينشو Crenshaw (2000) إلى أنَّه لولا هذه التحديات لكان من الممكن إحراز تقدمٍ كبيرٍ فِي فهم الإرهاب، ولما استفحلت المشكلة. والمثير للاهتمام، أن كرينشو (2000) رصدت مؤشرات توحي بتفجر موجة جديدة من الإرهاب أشد ضراوة، وتوقعت أن ينتشر على نطاق واسع في غضون سنوات، وشددت على ضرورة وضع دراسات الإرهاب في مكانة متقدمة وإبرازها على رأس أولويات البحث العلمي فيما يأتي من سنوات.

والغريب حقا، أن تحذيرات كرينشو (2000) جاءت قبل سنة واحدة من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١! وقد لخصت كرينشو (2000) أهم التحديات التي تواجه دراسات الإرهاب في الجدل الدائر حول تحديد مفهوم الإرهاب؛ فلا يوجد تعريف دقيق ومتفق عليه للإرهاب إلى الآن. علاوة على وجود أوجه قصور متعلقة بجمع البيانات الإمبيريقية، وتعدد الأطر النظرية وتنوع طرق الدارسة، وإصراراً شديداً من جانب بعض القطاعات على وسم الإرهابيين باللا عقلانية والاضطراب النفسي. فضلا عن تحيزات صناع السياسات وفرضهم لرؤية وخريطة بحثية محددة استجابة لما يقع من أحداث وخوفا مما قد تؤدي إليه من تداعيات سياسية.

وانتقد سيلك (Silke, 2008) الدراسات التي أجريت عن الجماعات الجهادية المتطرفة باعتمادها المفرط على سرديات محدودة وبعض من دراسات الحالة، وأن أفضل الأبحاث المتاحة حول هذا الموضوع اعتمدت بشكل رئيس على فحص بيانات ثانوية، وبشكل أكثر تحديدا على السجلات الأرشيفية، مثل الكتب والمقالات الصحفية أو الأحاديث المنشورة. أما المفارقة التي خلُص إليها سانشيز-كونيكا Sanchez-Cuenca (2014)، فهي أن ما نعرفه من معلومات عن الحروب الأهلية والإبادات الجماعية والعنف العرقي أكثر بكثير من النذر اليسير من المعلومات المعروفة عن الإرهاب. وأضاف إلى ذلك أن الباحثين عندما يختصرون المسافات، ويلجأون لتصنيفات قواعد بيانات الإرهاب العالمي للأعمال الإرهابية في إجراء دراساتهم، يظنون أنهم بذلك قد تجاوزوا إشكالية تعريف مفهوم الإرهاب، لكنهم يجدون أنفسهم أمام تحد من نوع آخر، فلا يُعقل تقبل هذه التصنيفات تقبلا مطلقا دون التساؤل عن ماهية ترميزات ما يُدرج فيها من بيانات.

ظهرت إشكالية مغايرة بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي جذبت أنظار العالم والمجتمع العلمي لخطورة الإرهاب، فقد أشار سيجمان Sageman (2014) إلى أن إغداق الأموال بعد أحداث ١١ سبتمبر جذب إلى مجال دراسات الإرهاب آلافا من غير المتخصصين. وانتقد حجب الحكومات

للمصادر الرئيسة للمعلومات عن الأكاديميين، فقد أوجد ذلك فجوة لا يمكن تجاوزها بين الأوساط الأكاديمية ومجتمع الاستخبارات. ونتيجة لذلك، انفجرت موجة من التكهنات التي ترتكز على أسس إمبيريقة واهية، وافتقر من يمتلكون المهارات المنهجية البيانات اللازمة لرأب هذا الصدع وإحداث اختراق في الركود البحثي، ولجأ الكثيرون إلى الاستعانة ببيانات تاريخية مؤرشفة وتحليل بعض المقابلات الميدانية المُتاحة. كذلك، لم يستطع مجتمع الاستخبارات إحداث انفراجة في هذا الركود البحثي نظراً لطبيعة بنيته التنظيمية وديناميكيات العمل فيه، وافتقادهم للمنهج العلمي المنضبط. وأكد أنَّه لا سبيل للخروج من هذا المأزق غير إتاحة البيانات غير الحساسة للأوساط الأكاديمية، ومد جسور التواصل وبناء خطاب أكثر فعالية بين الأوساط الأكاديمية والاستخباراتية لتحقيق الاستفادة القصوى من نقاط القوة لدى كلا المجتمعين.

ومن هنا، تتبين بجلاء جوانب القصور التي شابت دراسات التطرف والإرهاب على مستوى العالم، الأمر الذي لا يتناسب على الإطلاق مع أهمية الظاهرة، وخطورة ما تشكله من تهديدات، وما ينجم عنها من تداعيات، ويقتضي ذلك التوسع في دراستها، وصولا إلى بناء فهم عميق ومتماسك عنها، تُبنى عليه برامج المكافحة.

ثانيا: إشكالية التمركز الثقافي: قدم Hoffman (1999) مؤشرات كمية على حدوث تغير في طبيعة الإرهاب، وتعرض العالم لموجة جديدة من الإرهاب: ففي عقدي الستينيات والسبعينيات كانت كل جماعات الإرهاب الدولي علمانية، يسارية أو يمينية. وفي عقد الثمانينيات كانت هناك جماعتان دينيتان من أصل ٦٤ جماعة إرهابية دولية. وفي سنة ١٩٩٢كان عدد الجماعات الإرهابية الدينية ١١ جماعة من أصل ٤٨ جماعة إرهابية دولية. وفي سنة ١٩٩٤ كان عدد هذه الجماعات ١٦ من أصل ٤٩ جماعة إرهابية دولية. وفي سنة ١٩٩٥ بلغ عدد الجماعات الدينية الدولية ٢٥ من أصل ٥٨ جماعة إرهابية دولية. وقد برز هذا النوع من الإرهاب المرتكز على دوافع

دينية في أعقاب نجاح الثورة الإيرانية في الإطاحة بنظام الشاه. واتخذ كثيرون من الإسلاميين المتشددين من هذه الثورة نموذجا لهم، وظنوا أن نجاح رجال الدين الإيرانيين في الاستيلاء على السلطة وتأسيس دولة دينية قابل للتكرار في أماكن أخرى. واستخلص كثيرٌ من الباحثين (Hoffman, 1999; Crenshaw, 2000; Schmid, 2011) أن الشكل الجديد من الإرهاب يرتكز على معتقدات دينية متشددة، وتحركه اتجاهات تعصبية شديدة، ويعد أشد فتكا ودمارا من أشكال الإرهاب اليميني واليساري التقليدية التي اعتاد العالم عليها، وأن التنظيمات الإرهابية الجديدة تختلف اختلافات جذرية عن التي سبقتها في بنيتها التنظيمية، وفيما تتبعه من تكتيكات، وما تعتنقه من أيديولوجيات، وما ترمي إلى إحرازه من أهداف، ولم يعد نشاطها يتقيد بحدود بلد واحد، بل عابرا للدول.

تأثير الخسائر الفادحة التي تعرضت لها كثير من المجتمعات الغربية جراء الهجمات الإرهابية الَّتي شنتها جماعات إسلامية إرهابية، لا سيما بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أدى إلى توجيه قدرٍ كبيرٍ من الاهتمام لدراسة العوامل الكامنة وراء الإرهاب الديني، وخاصة ما تقوم به جماعات إسلامية. ومع هذا، لوحظت إشكاليات واضحة، ولعل من أبرزها توجيه البحوث لإثبات صحة توجهات محددة وخدمة أجندات سياسية بعينها. فضلا عن أن التمركز حول الثقافة الغربية على وجه العموم، والأمريكية على وجه الخصوص، لم يُتح للباحثين التعمق في فحص جذور الإرهاب في العالم الإسلامي.

وهذه الإشكالية نوقشت باستفاضة في علم النفس الثقافي، فقد أشار هيلفريش (Helfrich, 1999) إلى أن رواد علم النفس عبر الثقافي وضعوا آمالا عريضة على تعزيز الدراسات عبر الثقافية للتواصل بين باحثين من ثقافات متنوعة، وافترضوا أن هذا التواصل يجعل من تنقيح المبادئ والنماذج النظرية أمرا ممكنا. وللأسف، لم يحدث هذا، وظلت النظريات والممارسات النفسية متمركزة حول الثقافة الأمريكية، ومقيدة برؤيتها لنفسها وللثقافات

الأخرى. وشكك في الإصرار على التعامل مع الثقافة باعتبارها متغيرا مستقلا أحادي الاتجاه حتمي التأثير، وأشار إلى أن التباينات في تغلغل الثقافة عبر الأشخاص والجماعات تتجاوز بكثير حدود التعميمات النظرية، خاصة وأن المجتمعات المعاصرة أخذت تتجه نحو مزيدٍ ومزيدٍ من عدم التجانس، وبات التغير الثقافي السمة المهيمنة (Helfrich, 1999). وبرهن أرنت Arnett (2008) في دراسة حديثة نسبيا على صحة ذلك الاستنتاج بتحليل البحوث المنشورة في ست من المجلات الرئيسة لرابطة علم النفس الأمريكية. وزاد بوش Boesch (1996) على ذلك صعوبة تحقيق تكافؤ القياس عبر مختلف الثقافات. فضلا عن افتقاد الأدلة التي تدعم تكافؤ معان المفاهيم من ثقافة لأخرى، أو التي تنفي تجرد الباحثين من تحيزاتهم في سياق تفاعلهم مع نوعيات محددة من المشاركين. وتقبل تريانديز Triandis (2000) هذه الانتقادات بتحفظ، وأشار إلى أنَّها قد تصدق بالفعل في السياقات التي تتسع فيها الفجوة الثقافية وترتفع فيها الأمية، لكنها قد لا تصدق بالضرورة حينما تضيق الفجوة الثقافية وترتفع مستويات التعليم.

ويبدو أن التسرع في طرح فرضيات والتوجه للتحقق منها بجمع أدلة أمبيريقية تؤيدها، لم يتح لكثير من الباحثين التعمق في فهم دور الفروق الثقافية بين المجتمعات في ظهور كل من التطرف والإرهاب، وهو ما جعل التفسيرات مُبتسرة، وتعبر عن جانب أو آخر من جوانب الظاهرة. ويستوجب ذلك التحقق من صحة كثير من الفرضيات المطروحة حول التطرف والإرهاب في العالم الإسلامي، ووضع دور العوامل الثقافية في الحسبان عند فحصها. وهذا مما يبرر إجراء البحث الحالي.

ثالثا: ندرة الدراسات العربية عن التطرف والإرهاب: للأسف، واقع دراسات الإرهاب في العالم العربي مزر للغاية، ولا يفتقد هذا الحكم لدليل؛ فإجمالي ما نُشر باللغة العربية عن مصطلح "الإرهاب" على محرك جوجل للباحثين ٣٨٨٠! وما نُشر حول مصطلح التطرف ١٤٦٠! وبالنسبة لمصطلح التحلل الأخلاقي، فإن إجمالي ما نُشر عنه ٢٦١، ولم يشر أي منهم إلى

التحلل الأخلاقي بمعناه العلمي ودلالاته النظرية. علما بأن تلك المنشورات لا تقتصر بالضرورة على المقالات الأكاديمية المنضبطة منهجيا، لكنها تشمل بجانب ذلك مقالات صحفية وكتب ودراسات ليست لها صلة مباشرة بالبحث العلمي للتطرف والإرهاب، لكنها تُعبّر عن آراء شخصية. وتشمل كذلك كل ما له صلة بمصطلحات التطرف والإرهاب والتحلل الأخلاقي في كل العلوم الاجتماعية، وليس في علم النفس فحسب. ولهذا، قد تجد بين ما نُشر مقالات دينية أو قانونية أو سياسية أو دراسات أدبية. وبطبيعة الحال، لا ينفي ذلك وجود مؤلفات غير مُدرجة في قواعد بيانات جوجل، ولعل ذلك صحيحا! وفي كل الأحوال لا يتناسب كم المنشورات على الإطلاق مع خطورة الظاهرة واستفحالها في العالم العربي. وإذا قارنا هذه النسبة بما نُشر على محرك جوجل للبحث العلمي باللغة الإنجليزية عن المصطلحات ذاتها، نجد أن ما نشر عن مصطلح "الإرهاب"[(١)] 1,820,0، أما ما نشر حول مصطلح الراديكالية 77,800 والتطرف[(٢)] 362,000، ومصطلح "التحلل الأخلاقي"[(٣)] 156,000. شتان بين حركة بحثية نشطة، وأخرى جامدة، وتبرهن هذه البيانات على صحة ما أشرنا إليه من ندرة البحوث العربية حول التطرف والإرهاب، وغيابها تماما بالنسبة للتحلل الأخلاقي بدلالاته العلمية والنظرية.

ويعرض الشكل، أدناه، رسما بيانيًّا لعدد المنشورات العربية عن كل من التطرف والإرهاب بداية من سنة ١٩٩٠. ويُلاحظ فيه أن ذروة هذه المنشورات كانت في سنة ٢٠١٨، ثم أخذت في التراجع بعد ذلك! فهل انتهى التطرف ودُحر الإرهاب؟

(1)terrorism
(2)extremism
(3)moral disengagement

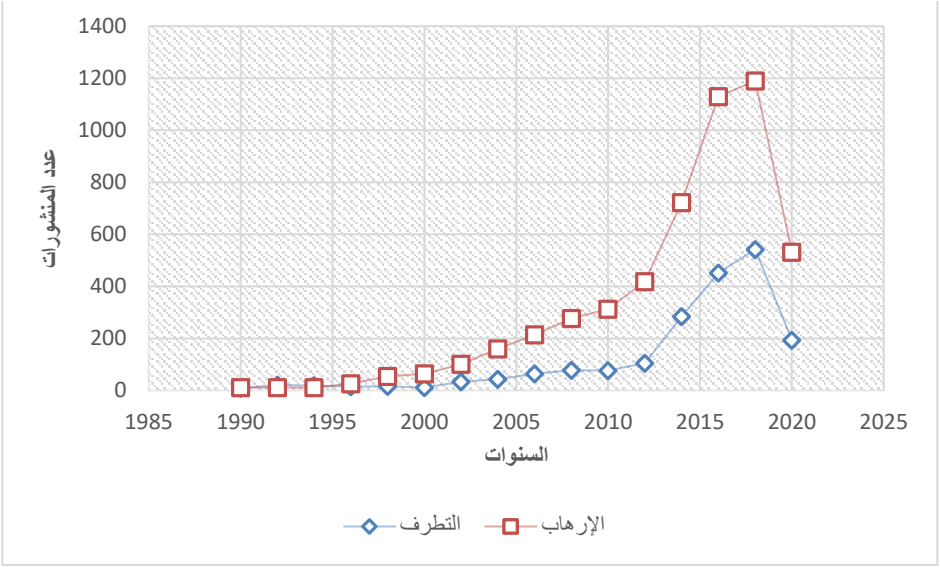

شكل (١)، المنشورات العربية عن مصطلحي التطرف والإرهاب على محرك جوجل للباحثين

إنَّ الفجوة القائمة بين المجتمع الأكاديمي والأجهزة الأمنية تتعاظم في العالم العربي، وما من مبالغة في تأكيد أنَّه من النادر تماما حصول الباحثين على بيانات موثقة يمكنهم الاستعانة بها في إجراء بحوث منضبطة منهجيا عن الإرهاب. ويُبرر حجب هذه المعلومات دائما بحجة أنَّها حساسة، وتمس الأمن القومي. علاوة على ذلك، يصعب الوصول إلى عينات من المتورطين في أنشطة إرهابية من الموقوفين أمنيًّا، ويستحيل الوصول إلى أعضاء في جماعات تعمل بشكل سري أو سبق تورطهم في أعمال إرهابية، فهذه مخاطرة لا تسلم عقباها. ويُضاف إلى ما سبق، ضعف التمويل البحثي؛ يبدو أنَّ من بيدهم إغداق الأموال لم يدركوا بعد أهمية البحث العلمي وخطورة ظاهرة التطرف والإرهاب. وبجانب ذلك، يعمل الباحثون في جو مُشبع بالخوف، ولا يمتلكون حرية البحث والتفسير الموضوعي للوقائع. ونتيجة لذلك، انصب الاهتمام على توظيف طرق بحث آمنة، واستخدام أدوات جمع بيانات سهلة التطبيق، وإجراء بحوث على عينات متاحة، مثل طلبة الجامعات، تدور موضوعاتها غالبا عن مدى تأييد الإرهاب. لهذا، يصبح من المنطقي تماما التشكيك في أي استنتاج يُستخلص من نتائج هذه الدراسات،

وغالبا لا يتعدى تعميمه حدود عينة البحث وموضوعها.

وإذا وضعنا في حسباننا العقبات التي تعرقل دراسات التطرف والإرهاب، سواء تمثلت في غموض المفهوم وصعوبة تحديده أو تنوع الأطر النظرية والبحثية؛ وصعوبة الوصول إلى عينات من المتطرفين أو المتورطين في أعمال إرهابية نتيجة لانخراطهم في أنشطة سرية؛ وحجب البيانات الفعلية عن الباحثين؛ فإن ندرة المعارف المتعلقة بكيفية تبرير هؤلاء الأشخاص لأعمالهم، وأي آليات التحلل يستخدمونها بكثرة، وأيها أقل، وكيف يستخدمونها في لغتهم التلقائية، تصبح أمرا مفهوما، ويبرر ذلك إخضاع الموضوع لمزيد من البحث.

رابعا: التعارض بين نتائج الدراسات السابقة: يتبدى مبرر آخر من مبررات إجراء البحث الحالي في تعارض نتائج الدراسات السابقة، لا سيما ما أُجري منها حول آليات التحلل الأخلاقي لدى الجماعات الإرهابية. فقد أشار باندورا (2016) إلى أنَّ آليات إعادة تشكيل البنية المعرفية للسلوك المُستهجن هي الأكثر استخداما في بيانات قادة الجماعات الإرهابية، وأنَّ بعض الآليات الأخرى يُندر استخدامها. وكشفت نتائج دراستين أُخريين على جماعات سلفية جهادية في فلسطين (Hafez, 2006)، وتنظيم دولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام (Khalil, 2017) عن تمثيل لكل آليات التحلل الأخلاقي في البيانات التي حللت، واختلاف نسب تكرار هذه الآليات فيما بين البحثين. ويبدو أن هذا الأمر يرجع في المقام الأول إلى طبيعة البيانات التي حُللت. ففي الدراسة الأولى، تمثلت البيانات في الكلمات التذكارية المُتلفزة التي يسجلها الفدائي قبل تنفيذ العملية، علاوة على مقابلات مع المحيطين به. أما الدراسة الثانية، فقد اعتمدت على مقالات منشورة في مواقع إلكترونية لتنظيم داعش، مَا يجعلها موجهة للرأي العام، وتستهدف جمهورا متسع النطاق. ولهذا، يُرجح أنَّها لا تعكس طبيعة ما يستخدم بالفعل من آليات عند تطبيع المجندين في هذه التنظيمات، وتلقينهم معتقدات وأفكار صريحة ومباشرة ومتماسكة.

بجانب ما سبق، لاحظ باندورا (Bandura, 1990) أنَّ الآليات النفسية والاجتماعية للتحلل الأخلاقي فُحصت على نطاق واسع في سياق العنف

السياسي والعسكري. ويوحي هذا التركيز الحصري بأن آليات التحلل الأخلاقي لا تُوظف إلا في ظل ظروف استثنائية. وهذا انطباع غير صحيح، إذ تمارس هذه الآليات تأثيرها في المواقف الحياتية اليومية التي يقوم فيها أشخاص عاديون بأداء أنشطة معتادة وبشكل روتيني لتعزيز مصالحهم حتى وإنْ كانت لها تأثيرات ضارة على غيرهم من الأشخاص. ولهذا، فإن ما يكتب في ظروف عادية، تغيب فيها الصراعات السياسية، وبدرجة من الأريحية، قد توظف فيه آليات التحلل الأخلاقي بشكل أو بآخر، خاصة إذا كان الهدف من هذه المنشورات التأصيل المعرفي والتحايل الأخلاقي لتبرير أعمال مستهجنة. ويؤكد هذا منطقية وضع هذه المنشورات تحت عدسة بحثية دقيقة.

علاوة على ذلك، يُلاحظ أيضاً أن الاستدلال الأخلاقي حظي بالقدر الأعظم من الاهتمام سواء من ناحية التنظير أو البحث، على العكس تماما من السلوك الأخلاقي. ويعكس الاهتمام المحدود بالسلوك الأخلاقي تحيزا عقلانيا لعديد من نظريات الأخلاق وتفضيلا لطرق البحث المعتادة. ففحص تفكير الأشخاص في معضلات أخلاقية افتراضية أسهل بكثير من فحص كيف يتصرفون في مآزق حياتية صعبة (Bandura, Barbaranelli, Caprara& Pastorelli, 1996; Bandura, 1999). ويؤكد ذلك أيضا أهمية فحص ما تم تجاهله من بيانات نفسية مُهدرة، واستخدام طرق وأدوات بحث متنوعة.

تأسيسا على ما سبق، يُبرر إجراء البحث الحالي في ضوء ما ذُكر آنفا من حداثة الدراسات النفسية للإرهاب، علاوة على ما أُثير حولها من مآخذ منهجية كثيرة، وذلك بجانب ندرة الدراسات التي أجريت عن التطرف والإرهاب في العالم العربي، لا سيما دراسة آليات التحلل الأخلاقي لدى الجماعات السلفية الجهادية. ويُضاف إلى ذلك ما تم التطرق إليه من إشكاليات في جمع البيانات، وصعوبة الوصول إلى عينات من المتطرفين أو المتورطين في أنشطة إرهابية، فضلا عن تعمد بعضهم تقديم استجابات مُضللة لنقل انطباعات إيجابية عن أنفسهم، وامتناع بعضهم الآخر عن التعاون مع الباحثين.

لهذا، يتركز الاهتمام في البحث الحالي على تحليل محتوى عدد من

الكتب الرئيسة لدى الجماعات السلفية الجهادية، باعتبارها تشكل المصادر المعرفية المؤسسة للتشدد الأيديولوجي، وتعكس كثيراً من قيمهم ومعتقداتهم وأفكارهم واتجاهاتهم حيال الآخرين وحيال مختلف القضايا الجوهرية، وتؤسس لاستخدام الإرهاب بصفتها وسيلة لتحقيق ما تتطلع إليه من أهداف. لهذا، تبدو هذه الكتب مصدرا بحثيا خصباً، خاصة وأنها لم تُستخدم في دراسات سابقة. واستنادا إلى ذلك، يمكن صياغة سؤال البحث الحالي على النحو الآتي: "**ما آليات التحلل الأخلاقي المُستخدمة في المصادر المعرفية للجماعات المتطرفة؟**"

مَفاهيم البحث

المفهوم الأول: التحلل الأخلاقي:

يعرف باندورا Bandura (1990, 1999, 2016) التحلل الأخلاقي بوصفه "عملية إقناع الذات بأن المعايير الأخلاقية لا تنطبق عليها في سياق محدد. ويتم ذلك عبر فصل الاستجابات الأخلاقية عن السلوك غير الإنساني وتثبيط نسق إدانة الذات. وتُوظف في أداء هذه العملية استراتيجيات معرفية متنوعة، تعمل على إعادة تشكيل البنية المعرفية للسلوك المستهجن، وتشويه الواقع بطريقة تجعل السلوك العنيف أو الانتهاك الأخلاقي سلوكا مقبولاً، وفعلاً مطلوبا ينبغي القيام به دون الشعور بضيق أو مشقة. وقد حدد باندورا Bandura أربعة مجالات للتحلل الأخلاقي، توظف فيها ثمان آليات، وذلك مثلما هو موضح في الجدول(١).

وتُستخدم هذه الآليات بناء على تصنيفها وتعريفها كفئات لتحليل المحتوى الاستنتاجي في البحث الحالي. وهذا ما سوف تتم الإشارة إليه لاحقا في الجزء الخاص بمنهج وإجراءات البحث.

جدول رقم (١) مجالات التحلل الأخلاقي وآلياتها

المجال	آلية التحلل الأخلاقي	الوصف
السلوك المستهجن	التبرير الأخلاقي(١)	رسم صورة تعطي انطباعا بأن السلوك المستهجن يلقى استحسانا وقبولا شخصياً واجتماعياً، ويحقق غايات سامية.
	الوسم التلطيفي(٢)	وصف السلوك المستهجن بعبارات تجميلية أو تلطيفية تجعله حسنا وجليلا.
	المقارنة المربحة(٣)	مقارنة مختلف الأفعال بعضها ببعض بطريقة تزيد من المكاسب المتوقعة، وتقلل من قيمة الخسائر الممكنة.
مسئولية القَيم(٤)	إزاحة المسئولية(٥)	التنصل من تبعات التصرفات بعزوها إلى السلطات أو إلى أي عدو آخر.
	إشاعة المسئولية(٦)	تُنسب الأعمال لقرارات اتخذتها الجماعة، أو تَوافق عليها الآخرون، وليس لشخص بذاته.
التأثيرات الضارة(٧)	الاستخفاف بالعواقب أو تشويهها(٨)	إنكار العواقب السلبية الناجمة عن التصرفات أو التقليل من شأنها.
	نزع الإنسانية(٩)	يُصور الضحايا على أنهم مجرد أشياء لا قيمة لها، وأقل شأنا من البشر، وكأنهم وحوش ضارية، محرومون من صفات الإنسانية.
الضحية	عزو اللوم(١٠)	تحميل الخصم أو الظروف المسئولية عما وقع من أحداث، وتأكيد أنَّ السلوك العدواني أو العقابي مجرد رد فعل على ما قام به الخصم من استفزاز.

(1)Moral justification
(2)Euphemistic labeling
(3)Advantageous comparison
(4)Agent's responsibility
(5)Displacement of responsibility
(6)Diffusion of responsibility
(7)Detrimental effects
(8)Disregard for or distortion of consequences
(9)Dehumanization
(10)Attribution of blame

المفهوم الثاني: الأيدولوجية السلفية الجهادية

الأيدولوجية:

عرف سيجلر (Seliger, 1976) الأيدولوجية على أنَّها "مجموعة أفكار يطرحها الأشخاص، ويستخدمونها في تفسير وتبرير غايات العمل الاجتماعي المنظم ووسائله، لا سيما العمل السياسي". وقد أشار هميلتون Hamilton (1987) إلى أن أي باحث يراجع التراث النظري لمفهوم الأيدولوجية سرعان ما يتبين له ضخامة ما طُرح من تعريفات وأطر نظرية. واستخلص من مراجعته ٢٧ مكونا أو عنصرا يمكن تصنيف تعريفات الأيدولوجية في ضوئها. وانتهى به المطاف إلى تعريف الأيدولوجية على أنها "نسق معياري من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات الجماعية، يحض على إرساء نمط بعينه من العلاقات والنظم الاجتماعية، وتهدف إلى تبرير نمط محدد من الممارسات، ويسعى أنصارها إلى تعزيزها، أو إقرارها، أو صيانتها والحفاظ عليها.

أجرى جرينج Gerring (1997) مراجعة أحدث لتعريفات مفهوم الأيدولوجية في العلوم الاجتماعية، وأشار إلى أن القراءة السريعة لهذه التعريفات لا تكشف عن ضخامتها فحسب، بل تؤكد أنَّ مفهوم الأيديولوجية يظل أداة شديدة المرونة، يمكن توظيفها بطرق متنوعة، ومتعارضة في بعض الأحيان. وقد ناقش في مراجعته خمسة أطر نظرية لتعريف الأيدولوجية، وطرح إطاراً جديداً لتعريفها بدلا من تقديم تعريف محدد، وبرر ذلك بأن كثيراً من محاولات التعريف السَّابقة لم تُضف الكثير للمجال. واكتفى بتحديد كل من الخصائص العامة لمفهوم الإيديولوجية، والخصائص الرئيسة التي يجب توفرها في تعريفه. وتأسيساً على ذلك، استنتج جرينج (1997) أنَّ خاصية التماسك هي الخاصية التي لا جدال حول أهميتها في تعريف مفهوم الأيدولوجية، وتُعرف في ضوئها على أنها "مجموعة من العناصر الفكرية المتماسكة، المنتمية بعضها إلى بعض بطريقة منتظمة".

لم يختلف الأمر كثيراً في مراجعة أحدث لكل من جوست Jost وفيدريكو Federico ونيبير Napier (2009)، بل إنَّهم استهلوا مقالتهم باقتباس من

ماكليلان McLellan ١٩٨٦، مفاده: أنّ الأيدولوجية وصفت "بالمفهوم الأكثر مراوغة في كل العلوم الاجتماعية". وأقروا في بداية مراجعتهم تعريفاً أساسياً للأيدولوجية يشير إلى أن: "الأيديولوجية تتمثل في مجموعة من المعتقدات والآراء والقيم المشتركة لدى جماعة أو طبقة اجتماعية أو قطاع بعينه أو مجتمع محدد. وتسعى الأيديولوجية إلى وصف أو تفسير العالم–في ضوء تأكيد مسلماتٍ حول الطبيعة البشرية، والأحداث التاريخية، والواقع الراهن، والاحتمالات المستقبلية– وتصف ما ينبغي أن يكون عليه العالم، وتحدد الوسائل المقبولة لتحقيق غايات اجتماعية واقتصادية وسياسية مثلى. وباعتبار أن الأيديولوجيات تطرح رؤى مختلفة للحياة الاجتماعية ولطرق عيشها، فمن المنطقي تماما أن تعكس الأيديولوجيات المتنافسة فروقا في الأساليب أو الميول الاجتماعية والمعرفية والدافعية لدى معتنقيها وأنصارهم.

وظائف الأيدولوجية:

إن مفهوما دار كل هذا الجدل حوله لا بد له من وظائف يؤديها، ويحددها مقدام Moghadam (2008) فيما يأتي:

١. **الوعي:** تزيد من وعي جماعة محددة (الجماعة الداخلية) بأن قضية معينة تستحق اهتمامهم، فتشرح لهم الأسباب الكامنة وراء الظروف الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية التي يمرون بها، وتجيب بذلك عن الأسئلة المُلحة التي تستحوذ على ذهن الأشخاص عندما يتعرضون لأحداث طارئة أو أزمات شديدة.

٢. **التشخيص:** تعزو الأيديولوجية اللوم عن المأزق الحرج الذي تعاني منه الجماعة الداخلية إلى جماعة خارجية، وهي الجماعة المنافسة لها، حيث ترسم الأيديولوجية في سرديتها ملامح الجماعة الخارجية، وتحدد سلوكها الظالم الضار، وتلصق بها تهمة تقويض رفاهية الجماعة الداخلية.

٣. **بناء الهوية:** تُنشئ الأيديولوجية هوية للجماعة، ففي الوقت الذي تلقي فيه باللوم عن أزمتها على جماعة خارجية ذات خصائص محددة، فإنّها تضع الأسس الأيدولوجية للجماعة، وتسلط الضوء على الخصائص المشتركة

بين الملتزمين بالإيديولوجية، أو مِن يُرجح أن يلتزموا بها ويؤيدوها.

٤. **وضع البرامج:** تؤسس الأيديولوجية برنامج عمل واضح المعالم، يحدد أبعاد مأزق الجماعة، ويطرح الحلول، ويحث الأتباع على تنفيذ مسار عمل بعينه.

تحفظ الإيديولوجيات للجماعة بقائها، وتساعدها في الحفاظ على سلطتها السياسية، وتستخدمها بصفتها أدوات للمنافسة والصراع مع الجماعات الأخرى. فاعتناق أعضاء جماعة لمعتقدات أيديولوجية معينة، يوفر لهم "خريطة معرفية" وبوصلة لرؤية العالم من حولهم. وتفسر لهم ما يقع من أحداث فيه، ويجعل هذا من فهمهم له أكثر سهولة وأشد تماسكا. وهِي بذلك تخفف من المشقة والانزعاج الناجم عن الغموض والشك، وتشعرهم بالأمان، لا سيما في ظل الأزمات العصيبة.

السلفية الجهادية

تُشكل السلفية الجهادية الوجه المقابل للسلفية التقليدية؛ إذ تختلف عنها جذريا في الموقف من الأنظمة السياسية العربية الحاكمة ومن مبدأ طاعة وموالاة الحكام. ويتبنى معتنقو هذه الأيدولوجية مبدأ التغيير الجذري، ويعتمدون العمل السري والعسكري استراتيجية لتحقيق أهدافهم السياسية. وتُعد شبكة القاعدة والجماعات المنتسبة لها بمثابة العمود الفقري والتجلي الحركي الأبرز للتيار السلفي الجهادي، وإنْ كان ظهوره وتأثيره قد بدأ مع ظهور الجماعات المسلحة في مصر، وخاصة الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد (أبو رمان، ٢٠١٤).

وتتمثل أهم السمات الاعتقادية لدى الجماعات السلفية الجهادية في ربط مفهوم التوحيد بالعبادة العملية، وعقيدة الولاء والبراء، والطائفة المنصورة، والحاكمية الإلهية، والتقسيم الثنائي للعالم إلى دار إسلام ودار حرب أو كفر (الشربيني، ٢٠١٩). ويقع اعتقاد الحاكمية الإلهية والجهاد في قلب الأيدولوجية السلفية الجهادية، فهما يمثلان تأصيلًا نظريًّا لفكر هذه الجماعات، تُحدد فيه الأهداف والغايات الكبرى، وتوضع البرامج ووسائل العمل

لتحقيقها. ولا يخلو إصدار من إصدارات هذه الجماعات من التشديد على مبدأ الحاكمية الإلهية، ذلك المبدأ الذي يُنظر من خلاله إلى المجتمعات المعاصرة على أنَّها مجتمعات "جاهلية"؛ باعتبارها لا تحكم بما أنزل الله، وأعطت لنفسها حق التشريع وسن القوانين، ورمت شرع الله وراء ظهورها، وانصاعت لمن جعلوا أنفسهم أندادا لله، ينازعونه في حكمه، وهذا هو حكم الطاغوت. لهذا، ترفض هذه الجماعات الدساتير والقوانين الوضعية، وتعادي الحكومات والمؤسسات الأمنية والعسكرية القائمة في العالم الإسلامي؛ فهي كفرية، ارتضت الحكم بغير ما أنزل الله، وآمنت بالطاغوت وبحكمه، ولم تفرد الله بحق التشريع والحكم. وتأسيسا على ذلك، يرفض معتنقو هذه الأفكار الانضواء تحت أي عمل سياسي، ويرون أن المشاركة بالتصويت في الانتخابات أو الترشح في المجالس التشريعية ينطوي على إيمان وشرعنة للدساتير الكفرية والأنظمة السياسية الفاسدة والمتواطئة مع أعداء الأمة الإسلامية من صهاينة وغرب موال لهم. وأمام هذا الواقع، وفي ظل مجتمع جاهلي، لا يوجد أمام الطائفة المنصورة –الجماعات السلفية الجهادية– سوى الجهاد لتغيير المجتمعات وإعادتها للإسلام مرة أخرى. وإن تعذر عليهم ذلك، وجبت الهجرة إلى دار الإسلام حيث يُعبد الله ويُحكم شرعه، ويتحتم عليهم إعداد العدة لمعركة قادمة لا محالة.

ما الذي يجعل السلفية الجهادية أيدولوجية؟

أجاب مقدام Moghadam (2008) عن هذا السؤال، استنادا إلى وظائف الأيدولوجية، فأشار إلى أن السلفية الجهادية هي في جوهرها أيدولوجية، وليست دينا، وأنها ثمرة من ثمار الحداثة التي اجتاحت أوروبا في بداية القرن التاسع عشر، وترتبط ارتباطا وثيقا بالتأثيرات الناجمة عن العولمة، وما صاحبها من تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية سريعة، خلخلت المفاهيم الراسخة والمُتجذرة للهوية المرتبطة بالبنى الاجتماعية التقليدية. لهذا، تكفلت الأيدولوجية السلفية الجهادية بأداء أربع وظائف، أولها: خلق وعي متنام لدى المسلمين يؤكد أنَّ دينهم في خطر، وأنَّه آخذ في الانحسار،

وأن القيادة الإسلامية للعالم في قرونه الأولى تحولت الآن إلى تقهقر وترد في مناحي الحياة كافة. الثانية، تشخيص عدو الإسلام والمسلمين، الَّذي لا يتورع عن إذلالهم والقضاء عليهم، وتحديده في التحالف بين "الصليبيين" و"الصهاينة" و"المرتدين". الثالثة، خلق هوية جديدة لأتباعها وأنصارها ومؤيديها، خاصة وأنَّ كثيراً من ضحايا الحداثة يعانون من فقدان الهوية، وبالنسبة لهؤلاء يبدو أنَّ السلفية الجهادية توفر لهم إحساسا جديدا بماهية الذات، وتتيح لهم الانتماء إلى كيان عالمي أكثر رحابة واتساعا، يتجاوز النطاق المكاني الضيق والزمني الآني. ويتبدى ذلك في حرص السلفيين الجهاديين على غرس هوية واحدة فقط لدى معتنقيها، وحصرها في الهوية الإسلامية بمفهومها السلفي. وذلك هو المجتمع المثالي الَّذي ينعم فيه المسلمون بالسكينة والكرامة والأمن والشرف، وتتحقق فيه العدالة، ويُنصف فيه من طال اضطهادهم وقهرهم. الرابعة، طرح برنامج عمل محدد، يتمثل في الجهاد، خاصة الجهاد العسكري. ويرى السلفيون الجهاديون أنَّ قيادة العالم مرة أخرى، وتخلص المسلمين من بؤسهم وذلهم، لن يتحققا إلا بالجهاد.

تكرر هذا الطرح في بحوث أخرى (Silke, 2008; Stout, 2009; Brachman, 2009; Turner, 2010; Souleimanov, Aliyev& Ratelle, 2018) مع تأكيد أنَّ هذه الجماعات متآلفة أيديولوجيا، وتتشكل من معتنقي الفكر السلفي والمؤمنين به إيمانا يقينيا، المستعدين للتضحية بأرواحهم سعيا لتحقيق غاية مشتركة، تتجسد في بناء "مجتمع مثالي" على غرار القرون الأولى للإسلام، يحتكم إلى الشريعة في سن قوانينه، ويؤسس خلافة راشدة للأمة الإسلامية. وينظر هؤلاء إلى أن الجهاد يصبح فرض عين على كل مسلم لنصرة المسلمين المستضعفين في شتى بقاع الأرض. لهذا، لا تتقيد الحروب المقدسة لهذه الجماعات بنطاق جغرافي، لكنها تشمل أي مكان في العالم يُضطهد فيه أي مسلم، أو يُعبد فيه الطاغوت.

أخيرا، نشر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في الولايات المتحدة تقريراً عن تهديد الجماعات السلفية الجهادية، استهله معدوه (Jones et

al., 2018) بالإشارة إلى أنَّ هذه الجماعات تمثل شريحة متطرفة من الطائفة السنية. ووضعوا معيارين رئيسين لإدراج أي جماعة أو شخص ضمن هذه الجماعات: الأول، تأكيد ضرورة العودة إلى الإسلام "النقي"، المتمثل في النسخة السلفية منه. والثاني، الاعتقاد اليقيني بأن الجهاد العنيف فرض عين (واجب ديني على كل شخص). وبرر معدو هذا التقرير تركيزهم على هذه الجماعات دون غيرها لثلاثة أسباب: ١) يمثلون تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها؛ لأنَّ معظم الجماعات السلفية الجهادية تعتبر أمريكا عدواً للإسلام. ٢) تستحل الجماعات السلفية الجهادية قتل المدنيين، ويميل أتباعها للإسراف في القتل وبأي طريقة، مَا يجعل تهديدهم أشد شراسة وضراوة مقارنة بغيرهم. ٣) تُدرج شبكة القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية ضمن الجماعات السلفية الجهادية. وإنْ كانت غالبية الجماعات السلفية الجهادية لا تنتسب لتنظيم الدولة الإسلامية أو لشبكة القاعدة، لكن الكثير منهم على استعداد للتعاون مع هذين التنظيمين الإرهابيين أو مع الجماعات التابعة لهما إذا تهيأت لهم الظروف للقيام بذلك (Jones et al., 2018).

صفوة القول، تتبنى الجماعات السلفية الجهادية نسقًا اعتقاديًّا متماسكًا، يشخصون من خلاله الأوضاع المتردية للأمة الإسلامية، ويلقون على الطغاة المتواطئين مع أعداء الأمة مسئولية ما تتعرض له الأمة من مهانة وإذلال، ويرون أن حالها لن ينصلح إلا بالعودة إلى ما كان عليه السلف الصالح من إفراد الله بالألوهية وتحكيم شرعه، ويعتقدون أنَّ الجهاد العنيف هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك.

الأطر النظرية

طُرحت عديد من النظريات لتفسير التطرف والإرهاب، ومنها على سبيل المثال: نظرية الاختيار العقلاني[١] (Sandler, Tschirhart& Cauley, 1983)، ونظرية إدارة الرعب[٢] (Pyszczynski, Solomon& Greenberg, 2015)، ونموذج

(1) Rational Choice
(2) Terror Management Theory

المسارات نحو الإرهاب[١] (McCauley& Moskalenko, 2008)، ونموذج السلم[٢] (Moghadam, 2007). وتتطرق هذه النظريات إلى الإرهاب من زوايا متنوعة، ويتطلب بعضها أدوات بحث وبيانات ذات طبيعة محددة، ويتبنى البحث الحالي نظرية التحلل الأخلاقي باعتبارها الأنسب مع طبيعة البيانات المتاحة. ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

نظرية التحلل الأخلاقي

يكتسب الأشخاص معايير الصواب والخطأ في سياق ارتقائهم، ويصاحب ذلك ارتقاء للذات الأخلاقية، وتعمل تلك المعايير على توجيه السلوك وضبطه. وعادة، يفعل الأشخاص ما يجلب لهم الشعور بالرضا وتقدير الذات، ويمتنعون عن التصرف بطرق تنتهك المعايير الأخلاقية لما قد يؤدي إليه ذلك من إدانة الذات[٣]. وتجسيدا لرؤيته تلك، طرح باندورا (1990) مفهوم القوامة الأخلاقية[٤]، وهو مفهوم مركزي في نظريته الأخلاقية، يشير إلى قدرة الشخص على الامتناع عن التصرف بشكل غير إنساني وقدرته الاستباقية على التصرف بشكل إنساني. ويُعد مفهوم القوامة الأخلاقية عنصرا رئيسا في نظرية معرفية اجتماعية أوسع نطاقا وأكثر شمولية للذات.

تتبدى القوامة الأخلاقية في تشديد عقوبات الذات السلبية[٥] المُقيدة لأي تصرف ينتهك المعايير الأخلاقية للشخص، وتعزيز عقوبات الذات الإيجابية[٦] المُقترنة بفعل خيرٍ متفقٍ مع معاييره الأخلاقية. وبهذا المعنى، يرى باندورا (2016) أنّ القوامة الأخلاقية تنطوي على جانبين: مثبط[٧] واستباقي[٨]. ويتبدى الجانب التثبيطي في القدرة على الامتناع عن التصرف

(1) Pathways Toward Terrorism
(2) The Staircase Model
(3) self-condemnation
(4) moral agency
(5) negative self-sanctions
(6) positive self-sanctions
(7) inhibitive
(8) proactive

بشكل غير إنساني، ويتبدى الجانب الاستباقي، المنبثق عن الأخلاق الإنسانية، في تعاطف الشخص مع ما يعانيه الآخرون من مآس، وبذله جهوداً مخلصة لتعزيز رفاهيتهم، وتكبده العناء والمشقة في سبيل ذلك. وإذا توفرت الشجاعة الأخلاقية الاستباقية، يمارس الأشخاص قوامة أخلاقية يصلحون من خلالها الممارسات الاجتماعية الجامدة، الجائرة، غير الإنسانية. وبرسوخ أخلاق نقية، يحرص الأشخاص على فعل ما هو خيرٍ وصائبٍ، ولا يكتفون بمجرد الامتناع عن فعل الأشياء الخاطئة. بعبارة أُخرى، عندما تتحقق القوامة الأخلاقية الاستباقية، يستثمر الأشخاص إحساسهم بجدارة الذات للتصرف بطريقة تتسق مع القناعات الإنسانية والالتزامات الاجتماعية، وتتعارض مع ما يرونه ظلما ومناف للأخلاق حتى لو تكبدوا جراء تصرفاتهم تلك تكاليف شخصية باهظة. ويؤدي الإخفاق في فعل ما هو صواب إلى خسائر تنال من تقديرهم لذواتهم.

وقد ميز باندورا (2016) بين كل من اكتساب المعايير الأخلاقية والاستدلال الأخلاقي والسلوكي الأخلاقي، وأشار إلى أن الجهد الأعظم من اهتمام الباحثين والمنظرين انصب على دراسة الجانبين الأولين، ولم يحظ السلوك الأخلاقي باهتمام مماثل، مؤكدا أن اكتساب المعايير الأخلاقية ليس إلا جانباً من جوانب ممارسة القوامة الأخلاقية؛ فالمعايير الأخلاقية، سواء صنفت على أنَّها ضمير أو ضوابط أخلاقية أو مبادئ، لا تعمل دوما بصفتها منظما داخليا للسلوك، لا سيما وأن الأشخاص يواجهون في أحيان كثيرة ضغوطا تدفعهم إلى القيام بأنشطة ضارة تعود عليهم بنفع شخصي لكنها تنتهك في الوقت ذاته معاييرهم الأخلاقية. ولكي يتسنى لهم الانغماس في هذه الأنشطة وتقبل ذواتهم، يتوجب عليهم فصل المعايير الأخلاقية عن أفعالهم الضارة. حينئذ، تظهر وظيفة التحلل الأخلاقي، فيعمل على تثبيط آلية عقاب الذات الأخلاقية، ما يتيح للشخص إمكانية التنازل عن معاييره الأخلاقية، والتورط في انتهاكات أخلاقية، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بإحساسه بالنزاهة الأخلاقية.

ويعطي باندورا (2016) دورا مركزيا لآليات تنظيم الذات[١] في ممارسة القوامة الأخلاقية، وهذه الآليات لا تبدأ تأثيرها إلا بعد تنشيطها. ويستخدم الأشخاص آليات تنظيم الذات في مراقبة سلوكهم والظروف التي يحدث فيها، ويصدرون حكما عليه تبعا لمعاييرهم الأخلاقية وإدراكاتهم للموقف، وينظمون أفعالهم بتصور التبعات التي قد يعانون منها إن هم تعرضوا لتصرفات مماثلة لما يعتزمون القيام به. وعادة، يفعل الأشخاص التصرفات التي تشعرهم بالرضا عن ذواتهم وتُنمي لديهم الشعور بجدارة الذات[٢]، ويمتنعون عن القيام بأي تصرفات تنتهك معاييرهم الأخلاقية لما قد يترتب على ذلك من إدانة الذات. ويظهر دور تأثير الذات[٣] عندما يتعرض الشخص لمواقف تحرضه على التصرف بطريقة غير إنسانية، لكنه يواجه هذا التحريض باختيار سلوك أخلاقي. ويؤدي التنشيط المستمر لتأثير الذات إلى الارتقاء بالسلوك الأخلاقي وتنظيمه، وإكساب القوامة الأخلاقية قدرة أكبر على التأثير الأخلاقي الاستباقي.

ويشير باندورا (2016) إلى أن القوامة الأخلاقية تُثبط في بعض الأحيان، حيث يلجأ الأشخاص عادة إلى توظيف عديد من المناورات النفسية الاجتماعية لفصل عقوبات الذات الأخلاقية عن الانتهاكات غير الأخلاقية أو السلوك المُستهجن. وينعكس أثر كل من التنشيط الانتقائي وفصل عقوبات الذات الأخلاقية عن السلوك المُستهجن في إصدار الأشخاص الذين اكتسبوا المعايير الأخلاقية ذاتها لتصرفات مختلفة. ويُلاحظ هذا بجلاء لدى بعض الأشخاص الذين يظهرون تعاطفا وأخلاقية في جانب من جوانب حياتهم ويرتكبون أعمالا وحشية وفظائع مأساوية في جانب آخر، وقد يسلكون بطريقة فظة ووحشية أو رحيمة وإنسانية في آن واحد تجاه أشخاص مختلفين، تبعا لمن يدرجونهم ضمن فئتهم–نحن– أو الآخرين الذين تُنزع منهم أي خاصية إنسانية.

(1) self-regulatory mechanisms
(2) self-worth
(3) self-influence

ويرى باندورا (2016) أنَّ التحلل الأخلاقي لا يغير المعايير الأخلاقية، لكنه يوفر الوسائل المناسبة للتحايل على الواقع وتشويهه، وتحييد المعايير الأخلاقية أو فصلها عن السلوك الضار وإعفاء المرء من المسئولية الشخصية عنه. والأمر أشبه بتوقيف مؤقت للمعايير الأخلاقية المرتبطة بفعل ما في سياق ما، ولا يمنع ذلك من التزام الشخص بمعاييره الأخلاقية في سياقات حياتية أخرى. وهذا التثبيط الانتقائي للمعايير الأخلاقية المقيدة للانتهاكات غير الأخلاقية، هو ما يجعل الأشخاص قادرين على الاحتفاظ بتقديرهم لذواتهم في الوقت الذي يلحقون فيه الأذى والضرر بالآخرين.

خلاصة ما سبق، يفسر باندورا Bandura, (1990, 1999, 2016) إقدام بعض الأشخاص على ارتكاب جرائم عنف منافية للقيم والمعايير الأخلاقية في ضوء استخدام استراتيجيات معرفية تشوه الواقع وتحوّل العنف أو السلوك المكروه والمُستهجن إلى آخر مقبول ومُحبذ. وهناك العديد من المناورات النفسية الاجتماعية التي قد يلجأ إليها الشخص للتحلل من الالتزامات الأخلاقية وفصل عقوبات الذات الأخلاقية عن السلوك غير الإنساني. وتمارس آليات التحلل الأخلاقي دورها عبر أربعة مجالات:

١. إعادة البناء المعرفي للسلوك غير الأخلاقي بتحويله إلى سلوك حميد أو فضيل، وتبريره (التبرير الأخلاقي)، واستخدام لغة تطهر أو لغة تلطيفية لوصفه (الوسم التلطيفي)، أو بمقارنة سلوكهم وتصرفاتهم بسلوك آخرين أشد سوءا وفظاعة (المقارنة المربحة).
٢. التنصل من الحس بالوكالة الأخلاقية باستخدام آليات تعمل على إخفاء أو التقليل من شدة العلاقة بين أفعال الشخص وعواقبها باعتبار هذه الأفعال ناجمة عن ضغوط اجتماعية أو انصياعا لإملاءات سلطة شرعية (إزاحة المسئولية)، أو بتوزيع المسئولية عن العمل ذاته على شركاء آخرين، ما يجعل المساهمة الفردية غير قابلة للتمييز (إشاعة المسئولية).
٣. تجاهل الآثار الضارة المُترتبة على تلك التصرفات أو التهوين من شأنها.
٤. اعتبار الضحايا مسئولين عما يتعرضون له ويستحقون الأذى والعقاب

(عزو اللوم)، والحط من شأنهم وتجريدهم من الخصائص والصفات الإنسانية (نزع الإنسانية).

آليات التحلل الأخلاقي

التبرير الأخلاقي: ينطوي التبرير الأخلاقي على إعادة صياغة البنية المعرفية للانتهاكات غير الأخلاقية، فلا ينخرط الأشخاص عادة في القيام بسلوك ضار ما لم يبرروا لأنفسهم أخلاقية ما يقومون به. وتؤدي عملية التبرير الأخلاقي إلى تحويل السلوك الضار المُستهجن إلى سلوك مقبول على المستويين الشخصي والاجتماعي، وتصويره باعتباره يعكس غايات اجتماعية أو أخلاقية سامية. بعد ذلك، يصبح الأشخاص في حِلٍ من أمرهم، ويضفون على تصرفاتهم طابعا أخلاقيا، وينظرون إلى أنفسهم على أنَّهم أخلاقيون، بينما هم في الحقيقة يلحقون أذىً وضررا جسيما بأشخاص آخرين.

الوسم التلطيفي: قد تُستخدم أشكالا عديدة من التلطيف اللغوي للتنصل من المسئولية الأخلاقية عن التصرفات غير الإنسانية، ويرتكز شكل من هذه الأشكال على استخدام لغة تطهيرية(١)، تُوظف فيها مفردات وتعبيرات لغوية توحي بالنزاهة أو البراءة أو النقاء أو الخيرية أو الإيثارية للتمويه والتغطية على أنشطة خبيثة ومستهجنة، وترغيب الأشخاص فيها بدلا من تنفيرهم منها.

المقارنة المُربحة: قد يتحايل الأشخاص ويزيفون الحقائق، وذلك بعقد مقارنة مفيدة يستغلون نواتجها في تجويد سلوك سيء، وتجميل أفعال قبيحة، وإظهار نفع أعمال ضارة، ويوظفون في ذلك مبدأ التباين بين سلوك يعتزمون القيام به وسلوك آخر يقوم به خصومهم، وتصبح بذلك الأفعال المُستهجنة والخاطئة مُستحسنة وصائبة. ويُلاحظ ذلك في وصف الإرهابيين ما يقومون به من أعمال بأنها أعمال استشهادية إيثارية، وأنهم يضحون بأنفسهم نصرة لقضية أمتهم، ويقارنون بين ما يقومون هم به وما يرتكبه

(1)sanitizing language

أعداؤهم من جرائم وحشية ضدهم وضد جماعتهم. ويُستفاد عادة من أحداث تاريخية أو وقائع معاصرة في إجراء مقارنة تاريخية مُربحة، تُكرس نواتجها لتبرئة الذات[1]، والإيقاف المؤقت لعقوبات الذات الأخلاقية. وترتكز هذه المقارنة التبريئية على التبرير الأخلاقي للسلوك الضار استنادا إلى معايير نفعية محضة، وتُوظف فيها مجموعتين من الأحكام: الأولى، إصدار حكم قاطع بأن الخيارات السلمية غير مجدية في تحقيق التغيرات المنشودة، ومِن ثَمَّ يتوجب استبعادها وعدم الأخذ بها؛ الثانية، عقد مقارنة مفيدة بين تهديدات الخصوم الفعلية والمتوقعة، مع تأكيد أن أعمال العنف الاستباقية تقي من شر عظيم محدق بالإنسانية، وأعظم بكثير مما قد يترتب عليها من تبعات ضارة.

صفوة القول، تُعد إعادة البناء المعرفي للسلوك الضار عبر التبريرات الأخلاقية، والوسم التلطيفي، والمقارنات المربحة من أشد الآليات النفسية تأثيرا في التحلل من الضبط الأخلاقي. واستثمار السلوك الضار بدعوى أنه يحقق هدفا أخلاقيا ساميا لا يؤدي إلى كف لوم الذات فحسب، لكنه يستغل قبول الذات في خدمة أغراض خبيثة، فما كان يُدان أخلاقيا من قبل يصبح مصدرا لتقييم الذات تقييما إيجابيا، بل ويتفانى من يلجئون إلى هذه الآليات في إتقان ما يقومون به من فظائع غير إنسانية، ويتباهون ويتفاخرون بإنجازاتهم وبراعتهم في التنفيذ.

إزاحة المسئولية: يعمل الضبط الأخلاقي بشكل صارم عند اعتراف الأشخاص بأن ما يتعرض له آخرون من ضرر ناجم عن أفعالهم السيئة، ويظهر التحلل الأخلاقي عند تعمدهم التنصل أو التقليل من دورهم فيما ألحقوه من ضرر بأشخاص آخرين. وعادة، لا يتردد الأشخاص في القيام بكثير من التصرفات والتنصل منها إذا قبلت السلطة الشرعية تحمل المسئولية عن الآثار المترتبة على تصرفاتهم. وفي ظل إزاحة المسئولية، ينظر الأشخاص إلى ما يقومون به من تصرفات بوصفها نابعة من إملاءات تفرضها السلطات، وأنهم لا يتحملون أي مسئولية شخصية عنها، فهم ليسوا

(1)self-exonerating

أحرارا فيما يفعلون، وليسوا الفاعلين الرئيسين، ويتجنبون بذلك أي ردود فعل تنطوي على إدانة الذات.

إشاعة المسئولية: يتلاشى الضبط الأخلاقي إذا ضعف الحس بالمسئولية الشخصية عن السلوك الضار نتيجة لتقاسم كثيرين مسئولية القيام به. وتتخذ إشاعة المسئولية وما ينجم عنها من تخل عن القوامة الشخصية الأخلاقية أشكالا عديدة، فقد يحدث ذلك عن طريق توزيع العمل، فكثير من الأعمال تتطلب إسهامات من أشخاص كثيرين، فيؤدي كل منهم مهمة محددة أو جزءا من مهمة، وقد تبدو هذه المهمة غير ضارة في حد ذاتها. وبعد تكرار المهمة المحددة أو الوظيفة الفرعية مرات ومرات، تصبح عملا روتينيا، وينصرف انتباه من يؤدونها عن أخلاقيتها أو عدم أخلاقيتها، وينتبهون إلى التفاصيل الدقيقة لأدائها، ويجتهدون في إتقان ما يفعلون.

ويتمثل شكل آخر من أشكال إشاعة المسئولية في صنع القرار بشكل جماعي، فعندما تُلقى المسئولية على عاتق الجميع، لا يشعر أي منهم بمسئولية مباشرة عن تبعات ما يحدث من أعمال ضارة، ويغويهم هذا باستخدام وسائل عنيفة وغير إنسانية في التعامل مع الآخرين. كذلك، يُعد العمل الجماعي وسيلة من الوسائل الفعالة لإضعاف الضبط الأخلاقي، إذ إنَّه يتيح للشخص أن يتنصل من المسئولية الأخلاقية عن أي ضرر ناجم عن عمل شارك في تنفيذه مع الجماعة، ويمكنه بكل بساطة أن ينسب ما وقع من انتهاكات إلى آخرين في الجماعة. ويُلاحظ أن الأشخاص يتصرفون بطريقة شديدة القسوة والشراسة عندما تقع المسئولية على عاتق الجماعة، ويحدث عكس ذلك تماما إذا كانوا سيحاسبون محاسبة شخصية على ما يقومون به من تصرفات.

الاستخفاف بالعواقب وتشويهها: قد يحدث إضعاف الضبط الأخلاقي من خلال تجاهل الشخص أو تشويهه للآثار الناجمة عن أفعاله. عادة، عندما ينغمس الأشخاص في القيام بأنشطة تؤذي الآخرين لدواعي تتعلق بمكاسب شخصية أو بتأثير الضغط الاجتماعي، فإنهم يتجنبون مواجهة الضرر الذي

يتسببون فيه أو يقللون من حجمه. وإذا لم ينجح التهوين من العواقب في أداء وظيفته، فإن تشويه أدلة الضرر قد تفلح في القيام بذلك. وما دامت نتائج الضرر الذي ألحقه الشخص بالآخرين يتم تجاهلها، أو التقليل من شأنها، أو تتعرض للتشويه، أو تُنكر، فلا يوجد مبرر كاف لتنشيط عملية لوم الذات.

نزع الإنسانية: ينصب عمل المجموعة الأخيرة من آليات التحلل الأخلاقي على من يتعرضون للأعمال الضارة، حيث تتوقف شدة لوم الذات جزئيا على الكيفية التي ينظر بها الجناة إلى ضحاياهم. والجدير بالذكر، أن الخبرات الشخصية التي يتعرض لها الأشخاص خلال سنوات التكوين المبكرة ويفرحون فيها، أو يألمون منها، تخلق جذور الاستجابة التعاطفية مع ما يتعرض له الآخرون من مآسٍ إنسانية. ولكي يدرك الشخص الآخرين باعتبارهم بشرا مماثلون له، يتطلب الأمر منه تنشيط استجابات انفعالية تعاطفية تجاههم، تتأسس على التشابه المُدرك والحس بالالتزام الاجتماعي. وبطبيعة الحال، تحدث الاستثارة بالإنابة أو غير المباشرة المرتبطة بسعادة أو معاناة الآخرين ممن يتماهى معهم الشخص أكثر من الغرباء، وأكثر من أولئك الذين ينزع عنهم صفة الإنسانية. لذلك، يصعب كثيرا على الشخص أن يسيء معاملة من ينظر إليهم على أنهم بشر مكافئين له دون أن يعاني من مشقة شخصية وإدانة للذات.

قد يتحلل الشخص من لوم الذات جراء ما يرتكبه من أفعال مشينة في حق الآخرين من خلال نزع الإنسانية عنهم. وبمجرد أن ينزع الإنسانية عنهم، فلا ينظر إليهم على أنهم أشخاص لديهم مشاعر وآمال ومخاوف، لكن مجرد أشياء وأدوات. وحينئذ قد يصور الجاني ضحاياه على أنهم "وحوش" و"برابرة" و"شياطين" لا عقل لهم، ولا مانع من نعتهم بأي صفة أخرى غير إنسانية. وإذا لم تؤت عملية نزع الإنسانية ثمارها، وتُضعِف لوم الذات، فقد يحدث ذلك عن طريق إلصاق شتى النقائص والخبائث والشرور بالضحايا. وتبعا لذلك، يوصف الضحية بأنه "شيطان من شياطين الجن"، و"منحل"، و"فظ" و"خنزير"... وهكذا.

لوم الضحية: إن لوم الشخص لخصومه أو للظروف المرتبطة بالموقف وسيلة من وسائل تبرئة الذات. وتبعا لهذه العملية، ينظر الأشخاص إلى أنفسهم على أنهم ليسوا إلا ضحايا مغرر بهم، وأنهم مرغمون على التورط في سلوك عنيف ضار لا قِبل لهم بدرئه، ولهذا فإن الأعمال العنيفة التي يتورطون فيها ليست إلا رد فعل دفاعي مبرر ليدفعوا عن أنفسهم أذى خصومهم. وعادة، تنطوي التفاعلات التصارعية على عمليات تصعيد متبادل بين الخصوم، فقد ينتقي الشخص عملا محددا من بين سلسلة من الأعمال الدفاعية للخصوم ويستخدمه في تأكيد تعرضه لعدوان استفزازي لا مبرر له، ويسوغ لنفسه شن هجوم جديد، ويُلام الضحايا بعد ذلك، ويُتهمون بأنهم هم من جلبوا المعاناة لأنفسهم. وقد تتحقق عملية تبرئة الذات بنظر الشخص إلى سلوكه بوصفه سلوكا قهريا، أملته عليه الظروف، ولم يصدر بإرادة شخصية منه. وعلى هذا الأساس، فإن إلقاء اللوم على الآخرين أو على الظروف، لا يبرر الانتهاكات والعنف الذي يرتكبه الشخص ضد الآخرين فحسب، لكنه قد يشعره بالنقاء والورع.

تعقيب:

نجحت نظرية التحلل الأخلاقي في وصف ما يحدث عند تعرض الأشخاص لضغوط تدفعهم للانغماس في تصرفات ضارة تتنافى مع معاييرهم الأخلاقية، وفسرت ذلك في ضوء مفهوم القوامة الأخلاقية وآليات تنظيم الذات وآليات التحلل الأخلاقي. ومع هذا، لم تتطرق هذه النظرية إلى الأسباب التي تجعل أشخاصا أكثر عرضة من غيرهم للتورط في انتهاكات أخلاقية، أو ما الذي يجعل أشخاصا آخرين يتكبدون خسائر ويعانون من أضرار جراء التزامهم الشديد بمعاييرهم الأخلاقية. ولم تتطرق للمتغيرات التي تجعل من بعض الأشخاص ضحية للانتهاكات الأخلاقية أكثر من غيرهم، ولم تتوسع في المتغيرات السياقية ذات الصلة بالانتهاكات الأخلاقية، أو ما قد ينشط منها آليات التحلل الأخلاقي وما قد يثبطها. وصحيح أن هناك من يستغل آليات التحلل الأخلاقي في تحقيق مآرب ومكاسب شخصية غير

أخلاقية، أو في تبرير الأعمال المنافية للقيم الإنسانية، لكن هناك أيضا من يتشبث بالمعايير الأخلاقية، ويلتزم بها حتى لو تكبد جراء ذلك خسائر لا تُحتمل أو تضرر بشكل شخصي. فما الذي يدفعه إلى ذلك؟ وما الذي يجعل آخرين يرتقون أخلاقيا، ويكرسون حياتهم لإصلاح ما يفسده المفسدون، وانتشال مجتمعاتهم من مستنقع التحلل الأخلاقي؟ في الواقع، لا تجيب نظرية التحلل الأخلاقي عن هذه الأسئلة، وهي بهذا تقدم وجها واحدا للظاهرة وتتجاهل الوجه الآخر.

الدراسات السابقة

تكشف مراجعة الدراسات السابقة عن ندرة واضحة فيما أُجري من بحوث عربية حول التحلل الأخلاقي، وندرة مماثلة فيما أجري من بحوث عالمية حول آليات التحلل الأخلاقي لدى الجماعات السلفية الجهادية. ولهذا، فإن الدراسات السابقة متصلة اتصالا غير مباشر بموضوع البحث الحالي، ويمكن تصنيفها إلى فئتين رئيستين على النحو الآتي:

أولا: دراسات عامة عن آليات التحلل الأخلاقي:

طرح باندورا Bandura, (1990, 1999, 2016) نظرية التحلل الأخلاقي لتفسير السبب وراء إقدام بعض الأشخاص على ارتكاب جرائم عنف منافية للقيم والمعايير الأخلاقية. وافترض أن الأشخاص يستخدمون استراتيجيات معرفية تشوه الواقع وتحول العنف أو السلوك المكروه والمُستهجن إلى آخر مقبول ومُحبذ، وأطلق على هذه الاستراتيجيات مصطلح آليات التحلل الأخلاقي. وقد فُحصت هذه النظرية في مجالات بحثية عديدة، وعلى سبيل المثال، حاول أوسوفسكي Osofsky وباندورا Bandura وزيمباردو Zimbardo (2005) التحقق من أن التحلل الأخلاقي من عقوبات الذات يجعل الجلادين قادرين على تنفيذ عقوبة الإعدام في المدانين بأحكام قضائية. ولهذا، اختيرت ثلاث مجموعات من العاملين في سجون ثلاث ولايات جنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية. وضمت هذه المجموعات ثلاث مجموعات فرعية:

الجلادين القائمين على تنفيذ عقوبات الإعدام؛ والموظفين الذين يقدمون الدعم النفسي والاجتماعي لأسر الضحايا والمدانين؛ وحراس السجن الذين لا يشاركون في عملية الإعدام. ومثلما هو متوقع، أظهر الجلادون مستويات مرتفعة من التبريرات الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية، وتنصلا من المسئولية الشخصية، ونزعا للإنسانية عن الضحايا. ولم يُظهر موظفو فرق الدعم تحللا أخلاقيا، وكذلك فعل الحراس غير المشاركين في تنفيذ عقوبة الإعدام لكن بمستوى أقل.

حاولت دراسات أخرى التحقق مما إذا كان التحلل الأخلاقي يؤثر في اتجاهات المواطنين حيال استخدام القوة العسكرية في فض النزاعات الدولية، وعلى سبيل المثال اختار كل مكاليستر McAlister وباندورا Bandura وأوين Owen (2006) عينة عشوائية ممثلة لسكان الولايات المتحدة الأمريكية. والجدير بالذكر، أن التأثيرات السلبية لهجمات ١١ سبتمبر كانت حاضرة، وتسهم إسهاما بارزا في تشكيل وعي كثير من الأمريكيين آنذاك. وبالفعل، أظهرت النتائج حدوث ارتفاع دال في مستوى التحلل الأخلاقي المُبرر لاستخدام القوة العسكرية مقارنة بمستوياته فيما قبل وقوع هذه الهجمات. كذلك، كشفت النتائج عن علاقة موجبة بين التحلل الأخلاقي والتأييد الشعبي لشن ضربات انتقامية مباشرة ضد مواقع في دول أخرى يُشتبه في كونها ملاذات لجماعات إرهابية. علاوة على ذلك، تبين أن التحلل الأخلاقي يؤدي دورا وسيطا في العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والديموجرافية ومستوى تأييد استخدام القوة العسكرية ضد الجماعات الإرهابية. وقد تكررت هذه النتائج في دراسة لاحقة (Aquino et al., 2007)، كشفت عن علاقة موجبة بين التحلل الأخلاقي وتأييد الاستخدام الغاشم للقوة ضد منفذي هجمات ١١ سبتمبر. بجانب ذلك، كشفت عن ارتباط سالب بين التمسك بالهوية الأخلاقية والتحلل الأخلاقي؛ فالأشخاص ذوو الهوية الأخلاقية الثابتة لم يبرروا الاستخدام غير الأخلاقي للقوة في الانتقام من منفذي الهجمات الإرهابية. علاوة على ذلك، لوحظ أن التحلل الأخلاقي أسهم في الحد من الانفعالات السلبية الناجمة عن مشاهدة

الانتهاكات الأخلاقية للجنود الأمريكيين ضد المعتقلين العراقيين.

سعت دراسات أخرى لفحص العلاقة المباشرة بين التحلل الأخلاقي وارتكاب انتهاكات أخلاقية من قبيل العدوان أو التنمر أو الاحتيال، وذلك بدلًا من الاقتصار على دراسة الاتجاهات حيال هذه الانتهاكات. وعلى سبيل المثال، اهتمت دراسة بورناري Pornari، وود Wood (2010) بفحص العلاقة بين كل من التحلل الأخلاقي، وتحيز عزو العداء(١)، وتوقعات النتائج، والعدوان التقليدي والسيبراني (٢). وضمت عينتها ٣٣٩ مشاركا من طلاب المدارس الثانوية، وكشفت النتائج عن ارتباط موجب بين الدرجة الكلية للتحلل الأخلاقي والعدوان التقليدي والسيبراني تجاه الأقران. ولوحظ أنَّ العدوان التقليدي يرتبط ارتباطًا موجبا بالتبرير الأخلاقي، واللُّغة التلطيفية، وإزاحة المسئولية، وتوقع نتائج إيجابية، ويرتبط ارتباطا سالبا بتحيز عزو العداء. كذلك، ارتبط العدوان السيبراني ارتباطا موجبا بكل من التبرير الأخلاقي والعدوان التقليدي تجاه الأقران. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الأشكال التقليدية للعدوان تتطلب مستوى مرتفعا من التبرير، وأن توقع نتائج إيجابية من السلوك الضار ييسر عملية الانغماس في أعمال عدوان تقليدية تجاه الأقران.

انتقل الاهتمام في دراسات أخرى إلى رصد التغيرات الارتقائية في سلوك التنمر وعلاقتها بما يحدث من تغيرات في التحلل الأخلاقي. وعلى سبيل المثال، جُمعت بيانات متنوعة من ٥٦٧ من تلاميذ المدارس المتوسطة على مدار سنة كاملة، تضمنت تطبيق عدد من المقاييس، وتبين أن الإبلاغ الذاتي عن سلوك التنمر والتغيرات في مستوى الإبلاغ الذاتي عن سلوك التنمر قد تأثرا بالتغيرات في مستوى التحلل الأخلاقي، ما يوحي بوجود دور للتحلل الأخلاقي في تشكيل سلوك التنمر. والمثير للاهتمام، أن مستويات التحلل الأخلاقي لدى من توقفوا عن التنمر لم تنخفض انخفاضا دالا. كذلك،

(1)hostile attribution bias
(2)cyberbullying

لم ترتفع مستويات التحلل الأخلاقي لدى من استمروا في تنمرهم ارتفاعا دالا، الأمر الذي يستلزم إجراء دراسات للوصول إلى فهم أكثر عمقا لطبيعة هذه العلاقة (Obermann, 2013).

ويبدو أن هذه النتائج كانت دافعا لمراجعة نتائج الدراسات السابقة، وعلى سبيل المثال، في مراجعة حديثة نوعا ما للدراسات التي أجريت عن التغيرات الارتقائية في التحلل الأخلاقي وعلاقتها بمختلف أشكال السلوك العدواني لدى الأطفال والمراهقين، شملت ٢٧ عينة مستقلة، وضمت ما مجموعه ١٧٧٧٦ مشاركا، تراوحت أعمارهم ما بين ٨ إلى ١٨سنة، قدمت النتائج أدلة مباشرة على وجود ارتباط موجب بين التحلل الأخلاقي والسلوك العدواني بمختلف أشكاله لدى الأطفال والمراهقين (Gini, Pozzoli& Hymel, 2014). كذلك، في دراسة تتبعية (Cardwell et al., 2015) للتغيرات الارتقائية في آليات التحلل الأخلاقي بداية من المراهقة وحتى بواكير الرشد، استغرق إجراؤها سبع سنوات، فُحصت العلاقة بين مسارات التحلل الأخلاقي وارتكاب الجرائم لدى المشاركين، وذلك بجانب التحقق مما إذا كان التحلل الأخلاقي يتباين بتباين الخصائص الديموغرافية والفردية. وقد كشفت النتائج عن وجود ثلاثة مسارات ارتقائية للتحلل الأخلاقي: منخفضة، ومتوسطة، ومرتفعة. وأظهرت النتائج وجود تأثير للمتغيرات الإثنية والديموغرافية في تحديد المسار الارتقائي للتحلل الأخلاقي: فقد كانت مستويات التحلل الأخلاقي لدى البيض والإناث منخفضة، في حين أنَّها كانت مرتفعة لدى ذوي الأصول الإسبانية. ولوحظ أنَّ عدد مرات التعرض للاعتقال لدى ذوي مستويات التحلل الأخلاقي المتوسطة والمرتفعة كانت أعلى من ذوي المستويات المنخفضة والمجموعة الضابطة.

اهتمت دراسات أخرى بفحص العلاقة بين التحلل الأخلاقي والانتهاكات الأخلاقية في مجالات محددة مثل السلوك التنظيمي. وتبين أن الميل إلى التحلل الأخلاقي له قدرة تنبؤية مرتفعة بأشكال متنوعة من السلوك التنظيمي غير الأخلاقي، مثل الإبلاغ الذاتي عن الانتهاكات الأخلاقية، واتخاذ

قرار بارتكاب أعمال احتيال، والانتفاع الشخصي من الموارد العامة في مكان العمل، وتقارير الزملاء والمشرفين عن حدوث انتهاكات أخلاقية في مكان العمل (Moore et al., 2012).

حاولت بعض الدراسات تحديد العلاقة بين التحلل الأخلاقي والفروق الفردية في سمات نفسية متنوعة، ففي دراسة ديرت Detert، وتريفينيو Treviño، وسويتزر Sweitzer (2008) التي أُجريت على عينة مكونة من ٣٠٧ من طلبة كليات التربية وإدارة الأعمال. أظهرت النتائج وجود ارتباط سالب بين كل من التعاطف والهوية الأخلاقية[1] ومستوى التحلل الأخلاقي، وارتباط موجب بين سمات السخرية أو الاستخفاف والعزو الخارجي ومستوى التحلل الأخلاقي. وتبين أيضا أن التحلل الأخلاقي يرتبط ارتباطًا موجبا باتخاذ القرارات غير الأخلاقية، وأن التحلل الأخلاقي يؤدي دورا وسيطا بين الخصائص الفردية واتخاذ القرارات غير الأخلاقية. أيضا، فحصت دراسة روبيو-جاراي Rubio-Garay، وكاراسكو Carrasco، وعمور Amor (2016) الدور الوسيط لآليات التحلل الأخلاقي في العلاقة بين سمات الغضب والعدائية والعدوان اللفظي والجسدي. وقد أجريت على عينة مكونة من ٤٢٤ مشاركا من الذكور والإناث، تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٢٥ سنة، وكشفت نتائجها عن إسهام مستقل وموجب لكل من الغضب والعداء في العدوان اللفظي والجسدي. وأظهرت النتائج أنَّ العلاقة بين كل من الغضب والعداء والعدوان تتم عبر دور وسيط لآليات التحلل الأخلاقي، ولوحظ هذا الدور الوسيط لدى الجنسين، ويميل إلى أن يكون أقوى بالنسبة للعدوان الجسدي على عكس العدوان اللفظي. واهتمت دراسة ريسر Risser، وإيكرت Eckert (2016) بفحص العلاقة بين التحلل الأخلاقي، وسمات وجدانية مميزة للاضطرابات السيكوباتية، ومجموعة متنوعة من السلوكيات المعادية للمجتمع والمحفوفة بالمخاطر لدى عينة مكون من ١٥١ من الراشدين. وكشفت نتائجها عن أن كلًّا من السمات الوجدانية السيكوباتية وآليات التحلل الأخلاقي كانت لهما قدرة

(1)moral identity

تنبؤية بالسلوكيات المعادية للمجتمع غير العنيفة، وأن سمة القسوة أو عدم الشفقة[1] كانت أكثر السمات المنبئة بالسلوك العنيف.

أُجريت دراسات أخرى على عينات ذات طبيعة خاصة، مثل المُدانين بارتكاب جرائم جنائية، حيث فُحصت العلاقة بين التحلل الأخلاقي وتعاطي المخدرات لدى عينة مكونة من ٤٩ مشاركا من المدانين قضائيًا في السجون الإيطالية، أُدين ٣٠ منهم بالاتجار في المخدرات، وأُدين ١٩ منهم بارتكاب جرائم في حق أشخاص آخرين. وتضمنت إجراءات الدراسة عقد مقابلات لجمع بيانات عن التاريخ العائلي والحالة الاجتماعية والطبية للمشاركين، وطريقة ارتكابهم للجرائم التي عوقبوا عليها، علاوة على تطبيق مقياس للتحلل الأخلاقي. وقد كشفت النتائج عن أن تجار المخدرات سجلوا درجات كلية مرتفعة في استخدام آليات التحلل الأخلاقي على وجه العموم، وفي استخدام آليتي نزع الإنسانية والمقارنة المُربحة بالتحديد. وتبين أيضا أن المشاركين الذين تعاطوا المخدرات في سن المراهقة كشفوا عن مستويات مرتفعة من استخدام آلية المقارنة المُربحة، وذلك مقارنة بمن لم يتعاطوا المخدرات (D'Urso, Petruccelli& Pace, 2018). وبالمثل، جُمعت بيانات عبر تطبيق استبانات وعقد مقابلات مع ١٢٠ من المساجين المدانين بارتكاب جرائم جنسية في السجون الإيطالية. وقد كشفت النتائج عن أنَّ المدانين بارتكاب جرائم جنسية ممن سبق وأن تعرضوا لاعتداء جنسي، سجلوا درجات مرتفعة على مقاييس التحلل الأخلاقي والتشوهات المعرفية مقارنة بمرتكبي الجرائم الجنسية الذين لم يسبق وأنْ تعرضوا لاعتداء جنسي. وتحديدا، لوحظ أن مرتكبي الجرائم الجنسية الذين سبق وأن تعرضوا لإيذاء جسدي وجنسي في الماضي سجلوا درجات مرتفعة على مقاييس التحلل الأخلاقي والتشوهات المعرفية المتعلقة بالنظر إلى الأطفال بصفتها أشياء جديرة بالإيذاء الجنسي. علاوة على ذلك، كان للتحلل الأخلاقي قدرة تنبؤية مرتفعة بالتشوهات المعرفية المتعلقة بالنظر إلى الأطفال بصفتها مثيرات

(1)remorselessness

تستحق الإيذاء الجنسي (D'Urso et al., 2019).

وعند جمع بيانات من ٦٣٦ مشاركا من طلاب وطالبات المدارس الثانوية عن التحلل الأخلاقي والمسئولية الاجتماعية، كشفت النتائج عن قدرة تنبؤية مرتفعة للتحلل الأخلاقي بالمسئولية الاجتماعية، وتحديدا، كانت آليات التبرير الأخلاقي ونزع الإنسانية الأكثر قدرة على التنبؤ بالمسئولية الاجتماعية، وتبين أن ذوي المستويات المرتفعة في التحلل الأخلاقي، أظهروا مستويات مرتفعة في إصدار السلوك غير اللائق أو غير العادل داخل الجماعة، والتنمر، والترهيب، واتُخذت هذه السلوكيات بصفتها مؤشرات على غياب المسئولية الاجتماعية (Susilawati, Wibowo& Sunawan, 2020). وقدمت نتائج تحليل بعدي دليلا آخر، يؤكد وجود ارتباط موجب مرتفع بين التحلل الأخلاقي وسلوكيات غير تكيفية من قبيل التنمر السيبراني (Lo Cricchio et al., 2021).

ثانيا: دراسات عن آليات التحلل الأخلاقي لدى جماعات إرهابية:

أشار باندورا (Bandura, 1990, 1999, 2016) إلى أن الإرهابيين يوظفون آليات التحلل الأخلاقي في التنصل من جرائم العنف الشديدة التي يتورطون فيها، وفي إقناع أعضائها بالانغماس في هذه الأعمال. وثُبتت صحة هذا الافتراض عند تحليل محتوى ٣٦٧ بيانا من البيانات الرسمية لجماعتين من الجماعات المسلحة الكولومبية، وتمثلت آليات التحلل الأخلاقي الأكثر استخداما على التوالي في كل من: عزو اللوم، واللغة التلطيفية، والتبرير الأخلاقي، ونزع الإنسانية. ولم توجد فروق بين الجماعتين الإرهابيتين في نسب أو نوعية آليات التحلل الأخلاقي المستخدمة وترتيبها (De Posada, Flórez& Espinel, 2018).

تكررت هذه النتائج مرة أخرى عند إجراء دراسة على ١٨ من أعضاء ثلاث جماعات مسلحة كولومبية، سبق وأن أدينوا بارتكاب جرائم إرهابية متنوعة، وانتهوا من قضاء عقوبة السجن، وأُفرج عنهم. ووظفت أساليب البحث النوعي في جمع البيانات، لا سيما المقابلات العميقة، وتحليل

المحتوى. وكشف تحليل البيانات عن استخدام مكثف من أعضاء هذه الجماعات لآليات التحلل الأخلاقي في تبرير سلوكهم في أثناء انغماسهم في العمل المسلح. وتمثلت أكثر الآليات استخداما في كل من عزو اللوم، وإزاحة المسئولية، والتبرير الأخلاقي (Blanco et al., 2020).

وقد حظيت الجماعات الإسلامية باهتمام بحثي كبير في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكان تنظيم القاعدة أولها، وذلك باعتباره المسئول عن تلك الهجمات (Smith et al., 2008; Hellmich, 2008; Turner, 2010)، وجاءت بعده الجماعات السلفية الجهادية باعتبارها تُشكل الخلفية الأيديولوجية لكثير من الجماعات الإسلامية المتطرفة (Moghadam, 2008, 2009; Hellmich, 2008; Onuoha, 2014; Jones et al., 2018). ومع هذا، يُلاحظ أن الدراسات التي اهتمت بفحص آليات التحلل الأخلاقي لدى المتورطين في أعمال إرهابية من المنتمين للجماعات الإسلامية نادرة للغاية. وتُعد دراسة حافظ (Hafez, 2006) واحدة من الدراسات المعدودة في هذا الصدد، وقد اهتم فيها بتحليل محتوى تسجيلات تذكارية مصورة لاستشهاديين فلسطينيين، وحلل بيانات من لقاءات مع ذويهم ومع مسئولي بعض حركات حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى. وقد أظهرت النتائج أن آليات التحلل الأخلاقي الأكثر استخداما تتمثل في كل من: التبرير الأخلاقي، والمقارنة المربحة، وعزو اللوم، واللغة التلطيفية. كذلك، قام كوتي (Cottee, 2010) بإجراء دراسة عن الأيدولوجية السلفية الجهادية، استشهد فيها بمقتبسات من مقالات وأحاديث إعلامية وبيانات صحفية لقادة الجماعة البارزين، وكشفت نتائجها عن توظيف هذه الجماعات في خطابها لآليات التبرير الأخلاقي، ولوم الضحية، ونزع الإنسانية، وإنكار الوكالة الشخصية، والاستخفاف بالعواقب في تبرير العنف والإرهاب.

أيضا، حلل خليل (Khalil, 2017) محتوى مجلة دابق، المنشور الرسمي باللُّغة الإنجليزية لتنظيم داعش، ويحظى بمتابعة جماهيرية كبيرة نسبيًّا. وتضمنت عينة الدراسة تحليل محتوى كل إصدارات المجلة (٢٠٦ مقالات).

وقد أظهرت النتائج أن كل آليات التحلل الأخلاقي ممثلة فيما نُشر من مقالات، وكان التبرير الأخلاقي أكثر آليات التحلل الأخلاقي استخداما بنسبة ٩٧٪ من إجمالي تعداد المجلة، وتبين أن نزع الإنسانية أقل الآليات استخداما بنسبة ٤١٪.

أخيرا، نال التفاعل بين هجمات الجماعات الإرهابية واستجابات الساسة اهتماما بحثيا، وعلى سبيل المثال أجرى كل من كارتليدج Cartledge، وبومان–جريف Bowman-Grieve، وبالاسينسكي Palasinski (2015) تحليل محتوى لخطابات الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وذلك للتحقق من توظيفه لآليات التحلل الأخلاقي في تبرير استخدام القوة العسكرية للانتقام من هجمات ١١ سبتمبر. وتضمنت عينة بحثهم ١٩ خطابا رئاسيا متلفزا، واستخدموا تحليل المحتوى لتحديد آليات التحلل الأخلاقي المُستخدمة فيها. وكشفت النتائج عن أنَّ آليات التحلل الأخلاقي الأكثر استخداما، على التوالي، تمثلت في كل من التبرير الأخلاقي، والمقارنات المُربحة، ولوم الضحية، ونزع الإنسانية، واللغة التلطيفية، وإشاعة المسئولية، والاستخفاف بالعواقب.

تعقيب

تبدو نتائج الدراسات السابقة متسقة إلى حدٍّ بعيد، وتقدم في مجملها أدلة على وجود ارتباط موجب بين التحلل الأخلاقي ومختلف أشكال السلوكيات غير التكيفية، مثل العدوان، أو التنمر، أو الاحتيال، أو الاتجار في المخدرات، أو ارتكاب جرائم جنسية، أو مخالفة القواعد والضوابط في مكان العمل. ويبدو أن مستوى التحلل الأخلاقي في مراحل النمو المبكرة من المؤشرات المُنذرة باحتمالية التورط في سلوك انحرافي خلال مراحل النمو اللاحقة. وتوحي العلاقة بين التغيرات الارتقائية في التحلل الأخلاقي وشتى أشكال السلوك غير التكيفي بأن التحلل الأخلاقي قد يشكل عامل خطورة، يزيد من أرجحية اعتناق الأشخاص– لا سيما المراهقين– لأفكار متطرفة، وانضمامهم بعد ذلك إلى جماعات متطرفة وانغماسهم في العمل السري المنظم، والتورط في أنشطة إرهابية. ويوجب هذا تسليط الضوء على

موضوع التحلل الأخلاقي، ودراسته دراسة مستفيضة.

يُلاحظ أن دور التحلل الأخلاقي لا يقتصر على تبرير القيام بإعمال تنتهك القيم والمعايير الأخلاقية السائدة، لكنه قد يسهم في تعزيز اتجاهات من يرتكبون مثل هذه الانتهاكات، ويتأكد ذلك من العلاقة الموجبة بين التحلل الأخلاقي وتأييد استخدام القوة العسكرية في فض النزاعات الدولية، حتى لو أدى ذلك إلى إلحاق ضرر بأبرياء. وتعكس هذه النتائج تأثيرات العوامل الموقفية أو السياقية المتصلة بالصراعات، وتلفت الانتباه إلى التفاعلات المحتملة بينها وبين متغيرات الشخصية في ترجيح اللجوء إلى العدوان أو العنف أو الامتناع عنه، خاصة وأن التحلل الأخلاقي يؤدي دوراً وسيطاً بين العنف وبين عديد من متغيرات الشخصية. وإذا كانت الصراعات والتهديدات حاضرة في كثير من السياقات الاجتماعية، وإذا كانت نواتج التفاعلات بين الأشخاص تنطوي على احتمالات كثيرة، قد لا تكون تكيفية بالضرورة، فمن الأهمية بمكان فحص الإسهام النسبي لمختلف المتغيرات، ومن بينها التحلل الأخلاقي.

أجريت الدراسات السَّابقة على عينات متنوعة بدرجة ما، فقد شملت تلاميذ المدارس المتوسطة والثانوية، وطلبة الجامعة، وموظفين، وسجناء. وجُمعت البيانات في هذه الدراسات باستخدام استبانات التحلل الأخلاقي بجانب مقاييس لمتغيرات أخرى، وفُحصت فيها العلاقة بين الدرجة الكلية للتحلل الأخلاقي وغيره من المتغيرات، وكذلك العلاقة بين الدرجات الفرعية لكل آلية من آليات التحلل الأخلاقي وغيرها من المتغيرات، وعولجت البيانات إحصائيًّا بحساب المتوسطات ومعاملات الارتباط والانحدار. أمَّا فيما يتصل بالجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية، فإن القدر الأعظم من هذه الدراسات لم يشمل عينات من المتطرفين أو الإرهابيين، واقتصر جمع البيانات على منشورات خاصة بهذه الجماعات مثل المقالات والمؤلفات والكتب المنشورة على مواقعهم الإلكترونية، أو منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر، أو كلمات مسجلة أو متلفزة. ويُستخدم تحليل

المحتوى عادة للتحقق من تمثيل مختلف آليات التحلل الأخلاقي في هذه النصوص، وعولجت البيانات إحصائيًا بحساب تكرارات ومتوسطات مختلف آليات التحلل الأخلاقي.

وتعكس الفروق المُشار إليها أعلاه اثنتين من طرق بحث التحلل الأخلاقي، يتركز الاهتمام في الأولى على الوصول إلى علاقات سببية (مجازيًا) أو ارتباطية بين المتغيرات، ويتركز الاهتمام في الثانية على تقديم وصف دقيق للظاهرة؛ فتحليل المحتوى يقتصر على وصف الظاهرة، والرصد التكراري المنظم لوحدة التحليل المختارة، سواء كانت كلمة أو فكرة أو شخصية... وهكذا (Prasad, 2008). ويُلاحظ هذا الأمر بوضوح في الدراسات التي تضمنت تحليل محتوى اتصال جماعات إرهابية، إذ اقتصرت نتائجها على تقديم تكرارات أو متوسطات أو نسب مئوية لاستخدام مختلف آليات التحلل الأخلاقي، ويُفهم ذلك من منطلق محدودية قدرة الباحث على التحكم في النصوص وفي العلاقات بينها وبين متغيرات أخرى، إذ يتقيد إسهامه في كثير من الأحيان بنطاق البيانات المتاحة. ودون شك، تقف هذه القيود عائقا أمام الوصول إلى فهم عميق للتطرف والإرهاب، ويتوقف تجاوزها على حرية الوصول إلى عينات من المتطرفين والإرهابيين، والحصول على بيانات صادقة، وإلى أن يحدث ذلك، يظل تحليل محتوى الاتصال الأداة الأنسب لدراسة التطرف والإرهاب.

تكشف مقارنة الدراسات السابقة عن تنوع المواد التي خضعت لتحليل المحتوى، وشملت على سبيل المثال تحليل محتوى منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، ومقالات وكتب على المواقع الإلكترونية، وبيانات صحفية، وكلمات تذكارية متلفزة، وخطابات رئاسية... وتُظهر مقارنة نتائج تحليل المحتوى وجود فروق واضحة في تمثيل آليات التحلل الأخلاقي من دراسة لأخرى. فهل يرجع ذلك إلى اختلاف النصوص التي يجري تحليل محتواها؟ أم يرجع إلى فروق متأصلة في أيدولوجية الجماعة وبنيتها التنظيمية؟ وما مدى إمكانية تكرار هذه النتائج إذا أُعيد تحليل المحتوى

باستخدام نصوص أخرى للجماعات ذاتها؟ في الواقع، لا توجد إجابات واضحة عن هذه الأسئلة، وهو ما يجعل موضوع البحث الحالي جديرا بالدراسة، خاصة وأن الدراسات السابقة لم تتضمن تحليل محتوى المصادر المعرفية الرئيسة لدى الجماعات السلفية الجهادية.

وقد لاحظ باندورا (Bandura, 2016) أنَّ بعض آليات التحلل الأخلاقي تتناسب أكثر من غيرها في الحض على ارتكاب جرائم إرهابية، وأن بعض الآليات يندر استخدامها. وأدرج عديدٌ من الأمثلة على استخدام جماعات إرهابية لمثل هذه الآليات. وهنا يبرز سؤال حول دور مصادر البيانات في بروز آليات تحلل أخلاقي بعينها وغياب غيرها؛ فعندما ينشر المتحدث الإعلامي عن جماعة ما تغريدة على موقع تويتر، أو يسجل انتحاري كلمة تذكارية قصيرة، أو يخرج قائد بارز في لقاء متلفز أو يجري حديثا صحفيا، فإن سياق الاتصال قد يفرض عليه قيودا محددة، يضع بموجبها العوامل السياسية والأمنية في اعتباره، فضلا عن أنه قد يسعى لجذب أعضاء جدد من الحاضنة الشعبية للجماعة. وقد لا تُعبر آليات التحلل الأخلاقي المُستخدمة في مثل هذه السياقات عما يُعبر عنه في سياقات أكثر تلقائية وحرية، مثل الكتب التي يتداولها أعضاء هذه الجماعات، ويوصون بتدريسها للنشء.

تأسيسا على ما سبق، يتركز الاهتمام في هذا البحث على فحص المصادر المعرفية المعتمدة لدى الجماعات السلَّفية الجهادية، باعتبارها تعكس المعتقدات الأيدولوجية الجوهرية لهذه الجماعات، خاصة تكفير المجتمعات المعاصرة وتغييرها باستخدام وسائل عنيفة. ويستتبع ذلك الاستنتاج، طرح فرض مؤداه: "تستخدم الجماعات السلفية الجهادية آليات التحلل الأخلاقي في إضفاء صبغة شرعية وأخلاقية على أهدافها، ووسائل الوصول إليها، وما تنغمس فيه من عنف مُمنهج."

المنهج والإجراءات

المنهج

يُصنف موضوع البحث الحالي ضمن البحوث الوصفية، ويتركز

الاهتمام فيها على تقديم وصف دقيق للظاهرة كما توجد في الواقع، ولا تخضع المتغيرات فيها إلى التحكم من قِبل الباحث، وتُستخدم عادة عند استكشاف ظاهرة لا تتوفر عنها معارف كافية، وتوظف الإحصاءات الوصفية لتحليل بياناتها (Awang, 2012).

ويُستخدم تحليل المحتوى في جمع بيانات البحث الحالي، ويُعرف على أنه طريقة بحث منظمة تُطبَّق من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى أسلوب الاتصال (Prasad, 2008)، أو أنه أسلوب بحث يهدف لاستخلاص استنتاجات قابلة للتكرار وصادقة من النصوص أو من أي مادة ذات معنى (Krippendorff, 2018). وتحديدا، يُجرى البحث الحالي باستخدام تحليل المحتوى الاستنتاجي(١)، بوصفه يرتكز إلى نظرية، يتم في ضوئها تحديد المفاهيم الرئيسة والمتغيرات والعلاقات فيما بينها، ووضع فئات تصنيف المحتوى، واستنتاج قواعد الترميز (Mayring, 2004).

الدراسة الاستطلاعية:

فرضت طبيعة موضوع البحث ومجتمعه إجراء دراسة استطلاعية قبل انتقاء العينة، واستهدفت هذه الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحديد طبيعة البيانات والصعوبات المحتملة.
٢. التحقق من إمكانية استخدام التصنيف الفئوي وملائمة تعريفات كل آلية من آليات التحلل الأخلاقي.
٣. استقراء موضوعات الكتب وتحديد مدى اتصالها بقضايا الإرهاب.
٤. إجراء فحص أولي للبيانات.
٥. وضع محكات دقيقة لاختيار الكتب الملائمة لإجراء البحث.
٦. سحب عينة من الكتب لإخضاعها لتحليل المحتوى الاستنتاجي النهائي.

عينة البحث:

تضمنت عينة البحث خمسة كتب من الكتب التي أوصت دار الإفتاء المصرية بحظرها (علي، ٢٠١٩)؛ نظرا لكونها تروّج لأيدولوجية تكفيرية

(1)deductive content analysis

إرهابية. وهذه الكتب ألفها فقهاء وقادة بارزون للجماعات السلفية الجهادية. ولم نعتمد في اختيارها فقط على فتوة دار الإفتاء المصرية، وإنما استندنا في ذلك أيضا إلى المحكات الآتية:

١. إقرار صريح باعتناق المؤلف للإيديولوجية السلفية الجهادية، وذلك باستعراض ما ورد في ثنايا تلك الكتب.
٢. الالتحاق بعمل منظم داخل أي من الجماعات السلفية الجهادية.
٣. المشاركة في أنشطة عنف أو التهديد بها، أو الإفتاء بشرعيتها.
٤. الإدانة القضائية بارتكاب أعمال مخالفة للقانون.
٥. حداثة التأليف، وارتباطه بجماعات معاصرة.

وتبعا لهذه المحكات، لم تدخل بعض الكتب ذات التأثير الكبير في التأصيل للأيدولوجية الجهادية ضمن عينة البحث الحالي، ومثال ذلك كتاب "معالم في الطريق" للأستاذ/ سيد قطب، وكتاب "الفريضة الغائبة" من تأليف محمد عبد السلام فرج. وتتمثل عينة الكتب المُنتقاة للبحث في كل من:

١. "العمدة في إعداد العدة"، من تأليف/ عبد القادر بن عبد العزيز، ونُشر لأول مرة سنة ١٩٩٩.
٢. "مسائل في فقه الجهاد: عشرون مسألة من أهم ما يحتاجه المجاهد"، تأليف/ أبي عبد الله المهاجر (ب ت).
٣. "إدارة التوحش"، تأليف/ أبو بكر ناجي (ب ت).
٤. "الولاء والبراء"، تأليف/ أيمن الظواهري (ب ت).
٥. "الجهاد والاجتهاد: تأملات في المنهج"، تأليف/ أبو قتادة الفلسطيني، ونُشر سنة ١٩٩٩.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد صفحات هذه الكتب الخمسة بلغ ١٥٦٣ صفحة، واستخلص الباحث منها ١٩٧٤ فقرة.

الإجراءات:

بدأت إجراءات تحليل المحتوى الاستنتاجي بقراءة الكتب الخمسة

المُنتقاة لتحديد الجوانب المشتركة بينها، واختيار وحدة التحليل التي تتناسب مع طبيعة هذه النصوص وموضوع البحث. وبدا واضحا أن المفردات تعطي دلالات مختلفة تبعا للسياق الذي ترد فيه، ولهذا استقر الباحث على استخدام الفقرة بصفتها وحدة تحليل، وفحصها لاستنتاج ما تعكسه من آليات تحلل أخلاقي. بعد ذلك، وضعَ تصنيف فئوي رباعي لمجالات التحلل الأخلاقي الواردة في نظرية باندورا (1999, 2002, 2016)، وتحديد آليات التحلل الأخلاقي التي تندرج تحت كل مجال من هذه المجالات. وأسفر هذا الإجراء عن إنتاج تصنيف فئوي ثماني لآليات التحلل الأخلاقي، ووصفت مظاهر كل آلية منهم كما هو مبين في الجدول رقم (١) السابق.

الخصائص السيكوميترية:

أولا: الثبات: تبرز قضية ثبات تحليل المحتوى بشكل مُلح في أثناء مرحلة ترميز وحدة التحليل في الفئة التصنيفية المناسبة لها. وقد يتحقق ذلك بترميز الباحث نفسه لوحدات تحليل المحتوى، أو باستخدام مُرمز آخر، أو بإجراء دراسة استطلاعية على عينة صغيرة من البيانات. ويؤخذ في الحسبان أن ثبات تحليل المحتوى يتأثر بالمدد الزمنية الفاصلة بين مراحل التحليل، وتعدد أدوات القياس، وتعدد الباحثين القائمين بالتحليل (Prasad, 2008). وقد وضعت هذه العوامل في الحسبان عند إجراء تحليل المحتوى الاستنتاجي للكتب المُنتقاة، ونظرا لضخامة ما تحتويه الكتب الخمسة من بيانات، واحتمالية أن تتعرض لتأثيرات ناتجة عن اختلاف المرمزين والتفاوت في فهمهم وانغماسهم في موضوع البحث، فقد تكفل الباحث بترميز البيانات كاملة. واعتمد في ترميزها على تعريفات محددة لكل آلية من آليات التحلل الأخلاقي، وذلك باستخدام الفئات التصنيفية المُشار إليها في الجدول رقم (١) السابق.

وحُسب الثبات عبر الزمن لتحليل المحتوى الاستنتاجي باستخدام طريقة الاختبار– إعادة الاختبار، وكانت المدة الفاصلة بين الاختبار الأول والثاني ثلاثة شهور. وأسفرت هذه الإجراءات عن الحصول على نسبة اتفاق مرتفعة

(٠,٩٦) بين التحليلين.

ولحساب ثبات تحليل المحتوى الاستنتاجي عبر الأشخاص، سحب الباحث بيانات تمثل ١٠٪ من حجم عينة البيانات وطلب من مرمز متعاون القيام بترميزها بناء على فئات تحليل المحتوى وتعريفاتها المشار إليها في الجدول رقم (١) السابق. وبعد ذلك، حُسب الفرق بين التحليلين باستخدام معادلة هولستي، وأسفر هذا الإجراء عن معامل اتفاق قدره ٠,٨٥. وتوحي هذه النتائج بإمكانية الوثوق في نتائج تحليل المحتوى الاستنتاجي.

ثانيا: الصدق: يوصف تحليل المحتوى بالصدق إذا صمدت الاستنتاجات المُستخلصة من النصوص المتاحة في مواجهة الاختبارات المستقلة، أو الملاحظات الجديدة، أو النظريات والتفسيرات المتنافسة، أو أذا أنتجت مجموعة من الإجراءات الفعالة (Krippendorff, 2018). ويمكن الوصول إلى تحليل محتوى صادق إذا تحققت بعض الاشتراطات، ومن أبرزها: التعريف الدقيق لفئات التحليل ووحداته، والحصر الوافي لمعدلات تكرار الظاهرة، واتباع إجراءات منهجية صحيحة، والدقة في اختيار العينة (طعيمة، ٢٠٠٤). وتُرجح الإجراءات المتبعة في البحث الحالي توافر تلك الاشتراطات، ويبدو ذلك بوضوح في اختيار وحدات تحليل محتوى تتناسب مع طبيعة البيانات، والاعتماد على تصنيف فئوي موثق ومعزز بالأدلة الإمبيريقية، كذلك وصف كل فئة من فئات تحليل المحتوى وصفا إجرائيا دقيقا.

ويُعد الصدق الظاهري مؤشرا آخر من مؤشرات تحليل المحتوى الاستنتاجي في البحث الحالي. ويشير كريبندورف Krippendorff (2018) إلى أن الصدق الظاهري يتحقق عندما تبدو نتائج تحليل المحتوى "منطقية"، أي معقولة وقابلة للتصديق كما تبدو ظاهريا، دون حاجة إلى إعطاء مبررات أو أسباب تفصيلية. ويرجع السبب وراء اعتماد محللي المحتوى على الصدق الظاهري إلى أن عملية التحليل تنصب بشكل رئيس على قراءة نصوص، وتحديد ما تعنيه الرموز، وكيفية رؤية الصور، وجميعها عمليات عقلية

متجذرة بشكل عميق لدى البشر، وشائعة في الثقافة التي يجري تحليل المحتوى فيها، وإنْ كان من الصعب قياسه، لكنه يُقبل غالبا، ويوثق فيه في زمن معين. وينطبق ذلك التفسير إلى حد بعيد على البيانات المُستخدمة في البحث الحالي، فهي نصوص مكتوبة، وتعكس أيدولوجية متشددة تبرر استخدام العنف في فرض رؤيتها، وقد ارتكب من كتبوها أعمالًا إرهابية، وقضوا جراء ذلك سنوات قيد الاعتقال، وقُتل بعضهم في أعمال عنف. وتأسيسا على ذلك، يبدو منطقيا أن يلجأ هؤلاء إلى آليات التحلل الأخلاقي في الترويج للتطرف والإرهاب وتبرير جرائمهم المُستهجنة أخلاقيا.

وإذا كانت الدقة في اختيار العينة أحد مؤشرات صدق المحتوى (طعيمة، ٢٠٠٤)، فقد تحققت في عينة البحث الحالي، وذلك باعتبار أن تحليل المحتوى الاستنتاجي أُجري على خمس كتب من بين عشر من الكتب التي أوصت دار الإفتاء المصرية بحظرها. وبعبارة أخرى، شملت عينة تحليل المحتوى الاستنتاجي ٥٠٪ من المجتمع الأصلي. علاوة على ذلك، يبدو أنَّ المحكات التي وضعت لاختيار عينة البحث تغطي إلى حد بعيد مختلف جوانب الأيدولوجية السلفية الجهادية؛ فهي من تأليف كتاب سلفيين جهاديين متنوعين، وتغطي مدى زمني طويل يبدأ من تسعينيات القرن الماضي إلى بدايات القرن الحالي، وشغل مؤلفوها مواقع فقهية وقيادية بارزة في جماعات سلفية جهادية. ولهذا، يتوقع أن يعكس تحليل محتوى هذه الكتب آليات التحلل الأخلاقي التي ترتكز عليها هذه الجماعات في تبرير انتهاكها للمعايير الأخلاقية السائدة.

نتائج البحث

سعيا للإجابة عن سؤال البحث الرئيس، ومفاده: "ما آليات التحلل الأخلاقي المُستخدمة في المصادر المعرفية للجماعات المتطرفة؟"، تم حساب متوسطات تكرار هذه الآليات في عينة الكتب المُنتقاة لتحليل محتواها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفقرة الواحدة قد تعكس أكثر من آلية من آليات التحلل الأخلاقي. ويكشف الجدول رقم (٢) نتائج هذا التحليل:

جدول رقم (٢)

يوضح النسبة المئوية لآليات التحلل الأخلاقي المُستخدمة في كل كتاب (ن= ١٩٧٤ فقرة)

المجال	آليات التحلل الأخلاقي	مجموع التكرارات	النسبة إلى المجموع الكلي	النسبة إلى المجال	النسبة الكلية للمجال
إعادة البناء المعرفي	التبرير الأخلاقي	١٣٢٧	٠,٣٧	٠,٥٧	٠,٦٥
	الوسم التلطيفي	٤٣٩	٠,١٢	٠,١٩	
	المقارنة المُربحة	٥٦٨	٠,١٦	٠,٢٤	
مسئولية الْقَيِّمُ	إزاحة المسئولية	٧٨	٠,٠٢	٠,٥٨	٠,٠٤
	إشاعة المسئولية	٥٧	٠,٠٢	٠,٤٢	
التأثيرات الضارة	الاستخفاف بالعواقب	١٣	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٣٠
	نزع الإنسانية	١٠٦٨	٠,٣٠	٠,٩٩	
الضحية	لوم الضحية	٤١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١

يكشف الجدول رقم (٢) عن عدد من النتائج، وأبرزها:

١. أن جميع آليات التحلل الأخلاقي ممثلة في المصادر المعرفية للجماعات الجهادية، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة.

٢. أن التبرير الأخلاقي كان أكثر آليات التحلل الأخلاقي تكرارا في مختلف الكتب، ويأتي بعده نزع الإنسانية، ثم المقارنة المربحة، وبعدهم الوسم التلطيفي. ويُلاحظ أن تمثيل آليات التحلل الأخلاقي الأخرى كان ضئيلا للغاية، ويكاد أن ينعدم تماما.

٣. أنَّ آليات التحلل الأخلاقي المتصلة بإعادة البناء المعرفي للسلوك المستهجن كانت الأعلى تمثيلا في البيانات، وجاءت بعدها الآليات المتصلة بالتأثيرات الضارة، في حين أن تمثيل الآليات المتصلة بكل من مسئولية الوكيل والضحية كانت ضئيلة للغاية.

مناقشة النتائج

بداية، يلزم التأكيد مرة أخرى على الطبيعة الوصفية للبحث الحالي، وأنه يستكشف مجالا غامضا نوعا ما، تتقيد فيه إمكانات البحث بحدود البيانات المُتاحة، ويوجب هذا طرح أسئلة محددة والتحقق من فرضيات بعينها. وإذا أخذنا في الحسبان الندرة الواضحة في الدراسات التي أجريت على الجماعات السلفية الجهادية، خاصة تلك التي تضمنت تحليل محتوى المصادر المعرفية الرئيسة لها، يُفهم السبب وراء تحديد سؤال واحد للبحث، واستخدام أساليب إحصائية وصفية في تحليل البيانات للكشف عن آليات التحلل الأخلاقي المُستخدمة في تلك المصادر. وبناء على ذلك، تُناقش نتائج البحث الحالي في ضوء مدى اتساقها مع نتائج الدراسات السابقة المتصلة اتصالًا مباشرًا أو غير مباشر بموضوع البحث الحالي، وفي ضوء التفسيرات النظرية المعاصرة للتطرف والإرهاب، وتنتظم المناقشة في ضوء مجالات التحلل الأخلاقي والترتيب النسبي لأولوية كل آلية في المصادر المعرفية للجماعات السلفية الجهادية، الذي كشفت عنه نتائج البحث.

أولا: إعادة البناء المعرفي للسلوك المُستهجن أخلاقيا

كشفت نتائج البحث الحالي عن تمثيل مختلف آليات التحلل الأخلاقي في المصادر المعرفية لدى الجماعات السلفية الجهادية، وتبدو هذه النتائج منطقية للغاية، فالتخريب والتدمير والقتل أفعال منافية للمعايير الأخلاقية، وترفضها الفطرة الإنسانية السوية. لهذا، لا يُستغرب أن تلجأ الجماعات الإرهابية لتوظيف آليات التحلل الأخلاقي في جعل ما ترتكبه من أعمال مستهجنة أمرا مقبولا ومحبذا، وتبرير انتهاجها للعنف الشديد في تحقيق غاياتها، وفرض رؤية لا تحظى بقبول عام، وتنتهك قيم المجتمع السائدة. وتتسق نتائج البحث الحالي مع نتائج الدراسات السابقة التي تضمنت تحليل محتوى نصوص خاصة بالجماعات السلفية الجهادية (Hafez, 2006; Cottee, 2010; Bandura, 2016; Khalil, 2017)، وأشارت جميعها إلى توظيف هذه الجماعات لآليات التحلل الأخلاقي في شرعنة ما ترتكبه من جرائم وأعمال عنف إرهابي.

ومع هذا، يظهر جانب من جوانب عدم الاتساق في تفاوت نسب تمثيل آليات التحلل الأخلاقي من دراسة لأخرى. فقد أظهرت دراسة حافظ (٢٠٠٦) أن آليات التحلل الأخلاقي الأكثر استخداماً تتمثل في كل من التبرير الأخلاقي للعنف، والمقارنة المُربحة، ولوم الضحية، والوسم التلطيفي. ورصد كوتي Cottee (2010) استخدام القادة المؤثرين لتنظيم القاعدة لكل من التبرير الأخلاقي لقتل غير المسلمين وقتالهم، ولوم الضحية، ونزع الإنسانية، والاستخفاف بالعواقب، وإنكار المسئولية. وكشفت دراسة خليل Khalil (2017) عن توظيف المقالات المنشورة لتنظيم الدولة لجميع آليات التحلل الأخلاقي باستثناء لوم الضحية في شرعنة ما يرتكبه من أعمال عنف إرهابي.

لم تشذ نتائج البحث الحالي عن المسار العام لنتائج الدراسات السابقة، فهي من ناحية كشفت عن تمثيل لكل آليات التحلل الأخلاقي في المصادر المعرفية للجماعات السلفية الجهادية، وهي من ناحية أخرى أظهرت تمثيلا مختلفا نوعا ما لتكرارات استخدام هذه الآليات شأنها شأن الدراسات السابقة. وفيما يأتي تفصيل وتفسير لجوانب عدم الاتساق في ضوء الأطر النظرية.

تُعد إعادة البنية المعرفية للسلوك المُستهجن أخلاقيًّا الأكثر فاعلية في التحلل الأخلاقي، وتثبيط آليتي عقاب الذات وإدانة الذات (Bandura, 2002)، وتقدم نتائج البحث الحالي دليلا إمبيريقيا مؤيدا لصحة هذا الافتراض؛ فقد كانت نسبة استخدام آليات التحلل الأخلاقي المُتضمنة في إعادة تشكيل البنية المعرفية ٠,٦٥، وهي الأعلى مقارنة بالمجالات الأخرى. ويُلاحظ أن التبرير الأخلاقي كان الأعلى استخداما من بين كل آليات التحلل الأخلاقي (٠,٣٧). ويتسق هذا مع نتائج الدراسات السابقة (على سبيل المثال، Martín-Peña& Opotow, 2011; De Posada., Flórez& Espinel, 2018) التي أشارت إلى أن خطاب الجماعات الإرهابية يتركز في المقام الأوّل على تبرير نهجها العنيف أو إضفاء شرعية عليه. وتلعب هذه المبررات دورا نفسيا جوهريا، فهي تساعد منتهكي المعايير الأخلاقية على تجنب إدانة الذات ولومها، أو الحد منهما قدر الإمكان، فضلا عن تقييدها للتنافر المعرفي وتخفيفها لحالة الانزعاج والضيق المرتبطة به. وتصبح هذه الوظائف على قدر كبير من الأهمية حينما يدرك

هؤلاء خطورة ما ارتكبوه من جرائم أخلاقية لا تُغتفر. وحينئذ، تبدأ آليات التحلل الأخلاقي في إعادة تشكيل البنية المعرفية لديهم بطريقة تؤكد أخلاقية ما يقومون به من أفعال، وتزيد من صرامة تشبثهم بالنهج العنيف، وتحافظ على جذوته مشتعلة، وتعزز إمكانية استمراره.

ثمة دور آخر يؤديه التبرير الأخلاقي، فالجماعة تخشى أن تخسر نفوذها، أو أن تفقد حاضنتها الشعبية، فالعنف الشديد وما ينطوي عليه من قتل وتدمير وإفناء للخصوم والأبرياء يستثير العامة ضدهم، ويؤجج مشاعر الرفض تجاههم، ويسلبهم الدعم والتأييد المجتمعي، ولكي تتجنب الجماعات الإرهابية ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، فإنها تلجأ إلى تبرير ما تقوم به من عنف وتشرعنه، وهم يدركون أن إضفاء الشرعية على أفعالهم غير الأخلاقية يتيح لهم الحفاظ على رأي عام إيجابي تجاههم، ورسم صورة إيجابية للذات، وتكوين اعتقاد يقيني بأخلاقية أفعالهم. لا سيما إذا كانت الجماعة الإرهابية ترفع لواء قضية شعبية ذات أهمية لجماعتها الداخلية، وتعبر عن مظلومية تاريخية، وترسم لنفسها ولأعضائها صورة المقاتلين من أجل الحرية، من يضحون بأنفسهم نصرة للجماعة ولقضيتها.

لا يقتصر هذا الاستخدام للتبرير الأخلاقي على الجماعات السلفية الجهادية فحسب، فقد لوحظ من قبل لدى كثير من التنظيمات الإرهابية مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي؛ فالهدف من شن هجمات إرهابية يتمثل في نيل التأييد وجذب عديد من الجنود المحتملين والرعاة. ويأمل كثير من الإرهابيين أن يصبحوا محط الأنظار في تغطية إعلامية موسعة، لا لشيء أكثر من انتهاز الفرصة السانحة لتفسير العنف وتبريره، فالنجاح العسكري وحده لا يكفي لبقاء التنظيم دون تأييد ودعم شعبي (سيلك، ٢٠١١/٢٠٢١).

ويتسق الاستخدام المكثف في هذه الكتب لآليات إعادة البناء المعرفي للسلوك المستهجن مع الهدف من تأليفها، إذ يسعى مؤلفوها إلى إقناع قطاعات مجتمعية كبيرة بمشروعية استخدام العنف، واستمالة الأشخاص والجماعات الهشة لاعتماد العنف نهجا لتحقيق أهدافهم. بجانب ذلك، تُستخدم هذه الكتب في تلقين المجندين الجدد للأيدولوجية السلفية الجهادية في أثناء فترة التدريب،

وتكوين هوية جماعية جديدة مغايرة للهويات الأخرى، ووضع أهداف وغايات جهادية التوجه، وتحديد إجراءات عملية لهم لتحقيقها. وتستغرق هذه العمليات زمنا لا يُستهان به، فهي لا تتم بين عشية وضحاها. وقد أشار ميكوفيتش Maikovich (2005) إلى أن اعتناق الشخص لأيدولوجية عنيفة وانغماسه في أنشطة إرهابية عملية متدرجة، ولا تحدث دفعة واحدة، وإنما بمرور الوقت، حيث يتحرر الشخص من القوى الداخلية المثبطة للتنافر المعرفي بين شرعية العنف واستهجانه. فكثير من المجندين الجدد في الجماعات الإرهابية يكتسبون هويتها، ويناصرون قضيتها، ويعملون على تحقيق أهدافها، لكنهم على الرغم من ذلك لا يرغبون في البداية أن يتورطوا في ارتكاب أعمال عنف بأنفسهم. ولهذا، يخضعون لعملية تلقين مكثف، تهدف في مجملها للحد من التنافر المعرفي وشرعنة العنف وتبرير القتل وغيره من الجرائم غير الأخلاقية. وبموجب هذه العملية، يصبح كثير من هؤلاء المجندين أكثر تطرفا، ويفكرون بجدية في القيام بأدوار أكثر عنفا، ويرتكب بعضهم عمليات انتحارية في نهاية المطاف، أو يشاركون في مذابح واسعة النطاق.

ويفترض نموذج السلم لمقدام Moghaddam (2005) أن لجوء الشخص للإرهاب خطوة أخيرة، يخطوها عبر مسار منحدر يقوده في النهاية إلى ارتكاب جرائم تتنافى مع الفطرة الإنسانية. ويرى أن كثيرا من الأشخاص قد يشعرون بالظلم والغبن والحرمان والتمييز، لكنهم لا يبارحون مكانهم، ويرفضون الانضمام لجماعات إرهابية. وعلى العكس من ذلك، يتمرد بعض من الساخطين على هذه الأوضاع، ويبادرون بالبحث عن حلول مقبولة للأزمة التي يدركونها، ويفكرون في طرق ملائمة لتحسين أوضاعهم وتحقيق مزيد من العدالة. فإذا لم يروا آفاقا مفتوحة أمامهم للحراك الفردي، وأيقنوا ضعف تأثيرهم الفردي في فك القيود المفروضة عليهم، يُرجح حينئذ أن يزداد تطرفهم، وتترسخ إدراكاتهم بالظلم الفادح، وتتراكم شدة غضبهم وإحباطهم، ويتأثرون بسرديات الجماعة وتوجيهات القادة المتطرفين الذين يحرضونهم على إزاحة غضبهم وعدوانهم تجاه "العدو" المُدرك. ويحدث التحول البارز

في مسار هؤلاء عندما ينغمسون بشكل تدريجي في العمل التنظيمي للجماعة، ويتشربون معاييرها وقيمها الأخلاقية، وينظرون حينئذ إلى الإرهاب باعتباره استراتيجية مُبررة أخلاقيًا، ويصبحون على أهبة الاستعداد لتنفيذ ما يوكل إليهم من أعمال إرهابية. ويتعلم الإرهابيون المحتملون في أثناء ذلك تصنيف العالم تصنيفا صارما "نحن في مقابل هم"، "الشر في مقابل الخير"، وينظرون إلى التنظيم الإرهابي باعتباره كيانا شرعيًا. وبعد ذلك، يُنتقى من بين هؤلاء من أثبتوا جدارتهم، وأظهروا التزاما صارما بأيدولوجية الجماعة، ويدربون على تجنب الآليات المثبطة التي قد تمنعهم من إلحاق ضرر شديد بالآخرين أو قتلهم، أو حتى التضحية بأنفسهم في عمل انتحاري.

كذلك، أشار كل من كروجلانسكي Kruglanski وفيبر Webber (2017) إلى أن انتقال الشخص من التطرف إلى الإرهاب عملية ممتدة، تبدأ بتأييده للوسائل المتطرفة في تحقيق ما يتطلع إليه من أهداف، ثم دعم هذا الوسائل وتبنيها، وبعد ذلك التورط فعليا في سلوك إرهابي عنيف. وتحدث في سياق ذلك عديد من العمليات النفسية والاجتماعية، تؤدي إلى التزام شديد وتعهد شخصي بتحقيق هدف الجماعة التي يرفع لواء قضيتها. واقترحا ثلاثة عوامل تسهم في تشكيل ذلك الالتزام الشخصي. يقع العامل الأول عند مستوى الفرد، ويعكس حاجته للاعتداد أو بحثه عن الأهمية، نتيجة لشعوره بالظلم أو الامتهان أو تعرض جماعته الرئيسة للإذلال. ويظهر العامل الثاني عند مستوى الجماعة، ويُلقن فيه أيدولوجية محددة، تتضمن سردية متوارثة لدى الجماعة، تفسر فيها سبب ما تتعرض له من ظلم، وتلقي المسئولية عنه على جماعة أخرى، أو عدو بعينه، وتضع الأهداف وتحدد وسائل تحقيقها. وينطوي انضمامه لهذه الجماعة على إقرار ضمني باعتماد العنف في تحقيق هدفه وهدف الجماعة. ويوحي هذا بأن ثقافة الجماعة هي التي تحدد احتمالية لجوء أعضائها للعنف أو اختيار بدائل أخرى مقبولة ثقافيا. وقد ينفصل بعض الأشخاص في هذه المرحلة إن لم يقتنعوا بالعنف، ولم يتخلوا عن القيم والمعايير الاجتماعية المشتركة. ويعني هذا أن التطرف العنيف يظل خيارا قابلا للتطبيق لأولئك الأشد التزاما وتعهدا بأهداف الجماعة، لا سيما إذا كان

من بين الوسائل المقبولة ثقافيا لإشباع الحاجة للاعتداد والأهمية. ويضع العامل الثالث التطرف عند مستوى اجتماعي، ويفسره في ضوء العمليات الديناميكية للجماعة وذلك باعتبارها توجد في سياق اجتماعي، وتوجد روابط بين أعضائها وأعضاء المجتمع الآخرين. ولهذا، يتعزز الالتزام بالإيديولوجيا من خلال تلك الروابط الاجتماعية وما تعنيه من ضغط جماعي شديد وتأثير للجاذبية الاجتماعية. ويُلاحظ أن الأشخاص الأشد التزاما بالأيدولوجية– الإرهابيون الانتحاريون الراغبون في التضحية بحياتهم لنصرة قضيتهم– هم الأكثر عرضة لتأثير الجاذبية الاجتماعية.

يشير ما سبق بوضوح إلى أن الانتقال من التطرف للإرهاب عملية متدرجة، وتمارس فيها عديد من المتغيرات تأثيرها، ويُعد التحلل الأخلاقي من القيم التي تشدد على استهجان واستنكار العنف أحد أكثرها أهمية. ويحدث ذلك عادة عندما ينضم الشخص إلى جماعة متطرفة، ويعتنق أيدولوجيته، ويؤمن بالعنف سبيلا لتحقيق أهدافها. حينئذ، يعمل قادة الجماعة البارزين والأعضاء الأشد التزاما بأيدولوجيتها على إعادة البناء المعرفي للسلوك المنافي للقيم الأخلاقية السائدة، ويعززون التطرف والتشدد بإبراز الأشخاص الأشد تطرفا داخل الجماعة، ويواصلون العمل على إعادة البناء المعرفي وتبرير العنف لكيلا ينفرط عقد جماعتهم، ولهذا، لا يُستغرب أن يتصدر التبرير الأخلاقي آليات التحلل الأخلاقي المُستخدمة في المصادر المعرفية لهذه الجماعات.

تبرهن نتائج تحليل المحتوى الاستنتاجي المُشار إليها آنفا على صحة ذلك، وتكشف أيضا عن جانب من جوانب الخصوصية الثقافية، وقد لوحظ ذلك الجانب في طريقة استخدام آليات التحلل الأخلاقي المتصلة بإعادة البناء المعرفي. فقد برزت ثلاثة طرق رئيسة للتبرير، هي:

١. التبرير بسند: يُستشهد فيه بآيات من القرآن الكريم أو بأحاديث شريفة لاستحلال ما حرم الله من عنف.
٢. التبرير بنموذج: يستعان فيه بسرديات متواترة منصبة على وصف فعل أو حدث وقع في عصر النبوة أو للصحابة والتابعين، غير معزز بآيات

من القرآن أو الحديث الشريف، وذلك لتأكيد صواب نهجهم العنيف وصحة مسلكهم. ومثال ذلك، حروب الردة والتمثيل بالأسرى، وقطع رقابهم أو حرقهم.

٣. التبرير الاستنباطي: يُوظف فيه كلا من السند والنموذج لاستخلاص استنتاجات مؤيدة للعنف لتطبيقها في سياقات مغايرة للسياق الأصلي الذي انبثقت منه. ومثال ذلك، الإفراط في تكفير المسلمين من حكام ومحكومين والعاملين في أجهزة الدولة، وتكفير المشاركين في عمليات انتخابية، وتبرير قتل النساء والأطفال والعجائز، وتخريب المدن ودور العبادة، وإجازة شن عمليات انتحارية، واستهداف المدنيين، واستخدام أسلحة دمار شامل في أعمال إرهابية.

يُلاحظ أن توظيف آلية الوسم التلطيفي (٠,١٢) انصب في المقام الأول على استخدام بناءات معرفية تتسق مع الأيدولوجية السلفية الجهادية وتعززها. ويبدو ذلك في توظيف بناءات معرفية مثل "الجهاد"، لا سيما القائم منه على عمل مسلح عنيف، بصفته بديلا لبناءات معرفية أخرى مثل "القتل"، أو "الغزو" بدلا من "العدوان"، وكذلك الاستشهاد، والغنيمة، والسلف الصالح، والفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، وأهل السنة والجماعة، والحق، والخير، والثواب، والإخلاص، والولاء والبراء، والإيمان.

انبنت المقارنة المربحة (٠,١٦) في المصادر المعرفية للجماعات السلفية الجهادية على السردية التي تؤسس لها الأيدولوجية السلفية، فهي تنطلق من تشخيص الأوضاع المتردية التي تعاني منها الأمة الإسلامية، وتحدد السبب في ذلك بعزوه إلى الاحتكام إلى غير ما أنزل الله من قوانين وضعية، ونشر الفساد والرزيلة، وتواطئ الحكام مع أعداء الأمة الإسلامية من الصهاينة والغرب الصليبي. وبعد ذلك تنذر المسلمين بالمآلات السيئة التي سوف ينتهون إليها إن هم استكانوا واستسلموا لهذه الأوضاع، وبقوا خانعين مطيعين لحكامهم، وتركوا الجهاد ولم يتمردوا. وتبشرهم برفع البلاء عنهم، والتخلص من المظالم والمهانة والذل، والتنعم في الخيرات، وقيادة العالم إن هم تمردوا على حكامهم ورفعوا راية الجهاد، أو الفوز بنعيم مقيم

إن هم نالوا الشهادة: إما النصر أو الشهادة.

ارتكزت إعادة البناء المعرفي للسلوك المستهجن وتبرير الإرهاب على الصورة المثالية التي ترسمها الأيدولوجية السلفية الجهادية لعصر النبوة والقرون الثلاثة الأولى للخلافة الإسلامية؛ ففي هذا العصر توسعت الدولة الإسلامية وبسطت نفوذها على نطاق جغرافي شاسع، واستطاعت القضاء على إمبراطوريتين عظيمتين: الفارسية والبيزنطية. وانتشر الإسلام في كثير من هذه البلدان بوتيرة متسارعة. وصاحب ذلك ازدهار اقتصادي وحضاري وثقافي وعلمي، وقاد المسلمون في هذا العصر ركب الحضارة البشرية. وبموجب هذا، تضفي الأيدولوجية السلفية قداسة على شخوص هذا العصر وعلى أفعالهم، وتُنزههم عن كل شطط أو معصية أو خطيئة، وتجعلهم أقرب إلى العصمة، وترتقي بهم لمنزلة تفارق غيرهم من البشر. وتُسلم الرؤية السلفية الجهادية بأن ريادة المسلمين وقيادتهم للعالم لم تتأت إلا بتمسك السلف الصالح بالإسلام، واحتكامهم إلى شريعة الله لا لشريعة الطاغوت، ورفعهم راية الجهاد، وتلوم المسلمين لتركهم الجهاد، وترى في ذلك سبباً لانحطاطهم.

لا يعني تبرير الأيدولوجية السلفية للعنف والإرهاب صواب رؤيتهم، وصحة تفسيراتهم، وذلك لأن مسلماتهم انبثقت عن انتقائية للنصوص وللتفسيرات الدينية. وتبرهن نظرية التنافر المعرفي[1] لفستينجر Festinger (1968) على صحة ذلك الاستدلال، فهي تفترض أن التعارض بين السلوك والاتجاهات أو المعتقدات الشخصية يفضي إلى حالة غير مريحة أو نوع من الضيق أو الانزعاج النفسي. ويدفع الأشخاص إلى البحث عن استراتيجيات للحد من هذه الحالة أو تخفيفها. وبالنظر إلى المجال الأخلاقي، فإنَّ هذا التنافر قد يظهر بشكل استباقي قبل القيام بأفعال خاطئة، أو يعاني الشخص منه ويتأثر به بعد ارتكابه فعل غير أخلاقي. وقد اقترح فستينجر Festinger (1968) ثلاث طرق للحد من التنافر: ١) تعديل عنصر أو أكثر من عناصر التنافر، خاصة ما يتصل منها بالاتجاهات أو السلوك؛ ٢) إضافة عناصر جديدة ثابتة؛ ٣) التقليل من شأن بعض العناصر المتنافرة.

(1)cognitive dissonance

ويُلاحظ ذلك بوضوح في تقديس الجماعات السلفية الجهادية لفقه الحنابلة، المعروف بتشدده، وتسليمهم المطلق بصحة فتاوى ابن تيمية وجميع الغلاة والمتشددين، الذين ارتبط ظهورهم بسياقات تاريخية استثنائية. وفي الوقت ذاته، يقللون من شأن المذاهب الفقهية الأخرى، لا سيما من يقدم العقل على النقل، أو الاجتهاد على النص. وتُخرج جماعات أخرى من الإسلام مثل المعتزلة والمتصوفة. وخروجا من التنافر الناجم عن اندماج بعض جماعات الإسلام السياسي في العملية السياسية، فإن السلفيين الجهاديين يكفرونهم، ويذهبون إلى أن كل من يشارك في انتخابات برلمانية، ويسهم في سن قوانين وضعية "كفرية"، ويقسم على الالتزام بها، مشرك بالله (مثل، عبد العزيز، ١٩٩٩؛ وأبو قتادة، ١٩٩٩). كذلك، إباحة قتل الأطفال والنساء والعجائز والرهبان إذا كانوا من أهل القتال، سواء قاتلوا أو لم يقاتلوا. أيضا، مشروعية رمي الكفار الحربيين بكل ما يمكن من السلاح وإن اختلط بهم من لا يجوز قتله من المسلمين، وجواز إتلاف المجاهدين لكل ما من شأنه أن يتقوى به العدو، والتمثيل بالأسرى والقتلى. بل إنهم يجيزون استهداف الكفار المتمترسين بمسلمين أبرياء حتى لو أدى ذلك إلى قتل من لا يجوز قتله. وهم يبررون تلك الوحشية وذلك الجور بأن حفظ الدين بالقضاء على حكم "الطاغوت" الذي يستعبد الناس ويسوقهم سوقا نحو الكفر والردة، وينشر الظلم والفساد في البلاد وبين العباد، هو واجب ومقدم على حفظ غيره من الضروريات الأخرى أيا كانت تلك الضروريات (المهاجر، ب ت). ومع هذا، توجب الأيدولوجية السلفية الجهادية طاعة الأمير الفاجر والجهاد معه والصلاة خلفه، والاستعانة بالكفار في الجهاد، وذلك أيضا لأن الضرورات تبيح المحظورات، و"لأن ترك الجهاد مع الفاجر يُفْضِي إلى قطع الجهاد وظهور الكفار على المسلمين واستئصالهم وظهور كلمة الكفر وفيه فساد عظيم" (مثل، عبد العزيز، ١٩٩٩).

ثانيا: مسئولية الْقَيِّمُ

ينطوي هذا المجال على سعي الجناة للتنصل من المسئولية الأخلاقية عن الضرر أو الأذى الذي لحق بالآخرين جراء أفعالهم، ويوظفون في ذلك

اثنتين من آليات التحلل الأخلاقي، هما: إزاحة المسئولية وإشاعة المسئولية (Bandura, 2016). وتكشف نتائج البحث الحالي عن تمثيل محدودا لكلتا الآليتين: إزاحة المسئولية (٠,٠٢) وإشاعة المسئولية (٠,٠٢). ويتسق هذا التمثيل إلى حد بعيد مع الهدف من تأليف هذه الكتب؛ فهي ليست بيانات صحفية أو تغريدات على وسائل التواصل الاجتماعي أو كلمات متلفزة تُبث عقب تنفيذ عملية إرهابية، لكنها نصوص كُتبت بعناية شديدة، وخضعت لتنقيح مكثف، ونُشرت على نطاق واسع دون تقيد بحدث إرهابي بعينه، وتستهدف تجنيد قطاعات عريضة ممن يشعرون بالمظلومية واختاروا بدائل مقبولة اجتماعيا لكنها لم تجدِ نفعا، ولم يعد أمامهم من خيار سوى استخدام العنف. ويبدو أن الإقناع اللفظي في هذه الكتب، وتقديم نماذج منتقاة، وتبرير العنف والتقليل من عواقبه ييسرون الانضمام لهذه الجماعات. لهذا، كان من المنطقي تماما أن تطغى آليات إعادة البناء المعرفي للسلوك المستهجن على غيرها من الآليات، وأن يتضاءل تمثيل إشاعة المسئولية وإزاحتها فلا حاجة للإمعان في استخدام هاتين الآليتين ما دام الأشخاص المستهدفين لم يتورطوا بعد في أعمال عنف إرهابي فعلي.

يؤيد ذلك الاستنتاج التمييز بين نوعين من التنافر الأخلاقي[١]: يتمثل النوع الأول في التنافر المتوقع[٢]، ويحدث قبل ارتكاب الشخص لانتهاك أخلاقي، وينشأ هذا التنافر بمجرد تفكير الشخص في ارتكاب خطأ أو جرم أو عمل مناف للمعايير والقيم السائدة، مؤديا إلى حالة من الانزعاج والضيق تحض الشخص على مقاومة غواية الانتهاك الأخلاقي. ويحدث النوع الثاني، وهو التنافر المُعاش[٣] بعد ارتكاب الشخص لفعل مناف للأخلاق، وإدراكه لخطيئته، وشعوره بالذنب والندم. وتدفعه هذه التجربة المؤلمة للتعويض عن الانتهاك واستعادة الحس الأخلاقي (Barkan, Ayal,& Ariely, 2015). ويوحي هذا بتباين دور آليات التحلل الأخلاقي تبعا لما إذا كان التنافر الأخلاقي متوقعا أم معيشًا. وعلى هذا الأساس، يبدو أن آليتي إزاحة المسئولية وإشاعتها توظفان

(1)moral dissonance
(2)Anticipated dissonance
(3)Experienced dissonance

بدرجة كبيرة بعد التورط الفعلي في انتهاك أخلاقي، وتعملان حينئذ على تثبيط نسق تنظيم الذات الأخلاقي[1]، ما يؤدي إلى كف عمل آليتي إدانة الذات[2] وإثابة الذات[3]، وهما عنصران رئيسان لنسق تنظيم الذات الأخلاقي. وعادة، تُثبط إدانة الذات عند تبرير الجناة لسلوك غير أخلاقي يتعارض مع القيم السائدة، وبدلا من إدانته يجعلونه فعلا ضروريا ومقبولًا أو ساميًا (Bandura, 2016).

بدا جانب آخر من جوانب الخصوصية الثقافية في طريقة استخدام آليتي إزاحة المسئولية وإشاعتها، فانعكست مسلمات الأيدولوجية السلفية الجهادية على توظيفهما بشكل واضح، واتسق استخدامهما أيضا مع طرق التبرير الأخلاقي. ففي كثير من الفقرات التي انطوت على إزاحة المسئولية أو إشاعتها، حدث ذلك بنسبتهما إلى التكليف الإلهي، أو السنة النبوية، أو رأي فقهي محدد، أو إجماع المذاهب الفقهية. بعبارة أخرى، وكأن المؤلف يتنصل من المسئولية الأخلاقية عن أي انتهاك أخلاقي أو جرم متوقع بإزاحته إلى أمر أو تكليف مقدس، أو التنصل منه بتحميل جموع السلف الصالح والتابعين والفقهاء تبعات تلك الفتاوى. ومثال ذلك، ما قاله المهاجر (ب ت):

"وقد نص الفقهاء بل ونقلوا الاتفاق على وجوب-لا إباحة!- قصد الكفار بالقتل والقتال في ديارهم وإن لم يتعرضوا بأي أذى للمسلمين (ص. ٢٥)".

"انعقد إجماع أهل الإسلام كافة على أن دار الكفر: دار إباحة للمسلمين، فإذا دخلوها بغير أمان: فلهم التعرض لدماء الكفار وأموالهم بما شاءوا (ص. ٢٧)".

"وقد نُقل الإجماع على إباحة دم الكافر إباحة مطلقة ما لم يكن له أمان (ص. ٣٧)".

"ونصوص الفقهاء على اختلاف مذاهبهم في بيان أن الكافر غير المعاهد لا حرمة له مطلقا، وأن دمه هدر لا قيمة له في حق كل أحد، وفيما قدمنا الكفاية وهي تنبئ عما عنه سكتنا (ص. ٤١)".

"فصفة القتل بقطع الرأس، وحزها: صفة مشروعة درج عليها الرسل والأنبياء، وهي من الشرع المشترك بينهم، والحمد لله أولا وآخرا (ص. ٢٧٤)".

(1)moral self-regulatory system
(2)self-condemnation
(3)self-praise

"والإجماع منعقد بلا أدنى خلاف على أن المرتدين لا يُقبل منهم غير الرجوع إلى الإسلام بالتوبة عما كفروا به (ص. ٦٤)".

"جعل الله تعالى ما ينزل بأعدائه من النكال والهلاك على يد عباده المجاهدين عذابا من عنده... فنسبه إلى نفسه المقدسة لأنه الآمر به... فساوى بين العذاب الذي ينزل بأعدائه من عنده وبين ما ينزل بهم على أيدي المؤمنين مع التسليم بأن الجميع من عند الله قضاء وقدر (ص. ٢٠٩)."

على كل، يتسق التمثيل المحدود لآليتي إزاحة المسئولية وإشاعة المسئولية مع طبيعة المصادر المعرفية لهذه الجماعات؛ وذلك باعتبار أن تأليفها، ونشرها، وتدريسها يهدف في المقام الأول إلى التحريض على العنف، واستخدامه في تغيير الأنظمة الحاكمة، وإنشاء أنظمة مغايرة تبعا للأيدولوجية السلفية الجهادية. وما قد ينظر إليه الآخرون باعتباره عنفا أو إرهابا، يراه السلفيون الجهاديون جهادا أو حربا مقدسة، ويعدونه واجبا شرعيا، يُجزون عنه بالنصر أو بالشهادة، ويأثم من يتخلى عنه في دار الحرب أو دار الكفر إن كانت له طاقة به. لهذا، كان من المنطقي تماما أن يتضاءل تمثيل آليتي إزاحة المسئولية وإشاعتها، وهذا أيضا مما يعزز صدق نتائج تحليل محتوى البحث الحالي.

التأثيرات الضارة

تأتي نسبة تكرار آليات التحلل الأخلاقي المتصلة بمجال التأثيرات الضارة في الترتيب الثاني (٠,٣٠). وتحديدا، حازت آلية الاستخفاف بالعواقب أو تشويهها على نسبة أقل من ٠,٠١، وحازت آلية نزع الإنسانية على نسبة تقترب من ٠,٣٠. وتتسق هذه النتائج مع نتائج المجال السابق، وتقدم دليلا آخر على صدق تحليل محتوى البيانات، وصحة التفسيرات المقترحة للنتائج. خاصة وأن الاستخفاف بالعواقب أو تشويهها يعقب التنافر الأخلاقي المُعاش على الأرجح، ولهذا جاءت نسبة تمثيل هذه الآلية ضئيلة مقارنة بآلية نزع الإنسانية. فضلا عن أن آلية نزع الإنسانية تسبق على الأرجح التورط في ارتكاب جرم مناف للقيم الأخلاقية، ويُنظر فيها إلى الآخرين على أنهم مجرد أشياء لا قيمة لها، وأقل شأنا من البشر، أو وحوش ضارية تجردوا من كل صفات الإنسانية. ولهذا، لا يتوجب التعامل معهم بقيم

إنسانية سامية، فلا حقوق لهم، ولا يوجد ما يمنع ازدرائهم أو التنكيل بهم.

وارتفاع نسبة تكرار آلية نزع الإنسانية يرجع في المقام الأول إلى توظيف عدد من البناءات المعرفية ذات الدلالة الازدرائية. وتحديدا، وسم الآخرين بأوصاف منفرة، مثل، عاصٍ، مشرك، كافر، مرتد، باغ، منافق، مقاتل، طاغوت. والذي يجعلنا ندرج هذه الوسوم ضمن نزع الإنسانية، هو أن الاستخدام الدلالي لها ينطوي على تجريد من كل الخصائص الإنسانية، فحينما يوصف الشخص بأنه كافر أو مرتد فهو بهذا الوصف أصبح مستحق للعقاب، ولا عصمة له، ويهدر دمه، ويُثاب من يقتله. ومثال ذلك، ما أورده عبد العزيز (١٩٩٩) من أحكام بشأن الكفار الأجانب والوطنيين، فيقول:

"لم نسمع بأن الشريعة وردت بالتفريق بين الكافر الأجنبي والكافر الوطني فيما يترتب على الكفر من أحكام... العداوة بين المؤمن والكافر متعلقة بوصف الكفر، هذا هو مناط الحكم لا بوصف آخر ككون الكافر أجنبيا أو وطنيا، لأن العداوة واجبة وإن كان الكافر هو ابنك أو قومك وعشيرتك، فمناط الحكم هو صفة الكفر لا غير. وما قيل في العداوة يقال في العقوبة، فعقوبة الكافر متعلقة بكفره أي بقيام صفة الكفر به لا بسبب وصف آخر، وهذا هو مناط الحكم... فجعل علة القتل (للكافر) هي تبديل الدين أي الكفر بعد الإسلام، هذا هو مناط الحكم. إذا تبين هذا فنقول إن وصف الكفر الذي تترتب عليه العقوبة (قتل المقدور عليه وقتال الممتنع) هذا الوصف قائم بالكافر الأجنبي والوطني على السواء، وإذا تسلط هذا على المسلمين ببلد ما فلا فرق بين كونه قادما من خارج البلدة، وبين كونه من أهلها بحكمها فَكَفَر، أو كَفَر وتسلط عليها، فمناط الحكم قائم في كل هذه الأحوال، ومن كان من أهل البلدة فكفر خرج بكفره عن كونه من أهلها المسلمين وصار أجنبيا عنهم".

كذلك، استشهد عبد العزيز (١٩٩٩) بفتاوى ابن تيمية وغيره من الفقهاء وأشار إلى أن قتال المرتدين الممتنعين مقدم على قتال الكفار الأصليين، وذلك لأن ...

"المرتد أعظم جناية في الدين وأشد خطرا... وقد استقرت السنة بأن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة الكافر الأصلي من وجوه متعددة. منها أن المرتد يقتل بكل حال، ولا يضرب عليه جزية، ولا تعقد له ذمة، بخلاف الكافر الأصلي. ومنها أن المرتد يقتل وإن كان عاجزا عن القتال... ومنها أن المرتد لا يَرِث ولا يناكح ولا تؤكل

ذبيحته"(ص. ٣٠٥).

واستخلص عبد العزيز (١٩٩٩) من مسحه لكتب الفقه أن جهاد الحكام الطواغيت ...

"فرض عين فللمرء أن يفعله وحده إن أراد، خاصة إذا أمكنته الفرصة من أحد هؤلاء... مقرر بالنص الشرعي الذي لا يجوز لمسلم أن يخرج عليه... وقد انعقد الإجماع على وجوب الخروج عليهم... ولذلك فلا يجوز الاجتهاد في كيفية مواجهة الطواغيت مع وجود النص والإجماع، وأن من اجتهد مع وجود النص والإجماع في هذا المَورِد فقد ضل ضلالا مبينا، كمن يسعى لتطبيق حكم الإسلام عن طريق البرلمانات الشركية ونحو ذلك. ومن قال إن العجز يمنعه من الخروج عليهم فنقول له إن الواجب عند العجز هو الإعداد لا مشاركتهم في برلماناتهم الشركية، فإن تحقق العجز وجبت الهجرة، فإن عجز عن الهجرة بقي مستضعفا يبتهل إلى الله تعالى كالمستضعفين المؤمنين.... أما أن يشاركهم في برلماناتهم التشريعية فهذا لا يفعله مسلم، لأن هذه المشاركة معناها الرضا بالديمقراطية التي تجعل السيادة للشعب بمعنى أن رأي أغلبية نواب الشعب هو الشرع المُلْزِم للأمة، وهذا هو الكفر... وهو عين الكفر ... فمن جلس معهم (أعضاء البرلمانات) وشهد كفرهم فهو مثلهم في الكفر" (ص.٣١٠).

كذلك، استشهد المهاجر (ب ت) بفتاوى تقطع بأن:

"يُقاتل جميع أهل الكفر من أهل الكتاب، وغيرهم من القبط، والبرك، والحبش، والفزارية، والصقالبة، والبربر، والمجوس، وسائر الكفال من العرب والعجم، يُقاتلون حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، ويُسترق العرب الكفار إن سبوا كالعجم (ص. ٢٦)".

وأدرج في سياق تصنيفه أهل الأرض بالنسبة للإسلام قسما حدده على النحو الآتي:

"... فكل كافر على وجه الأرض لم يُسالم الإسلام، ولم يهادن أهله بزمن أو هدنة أو أمان: فهو كافر محارب لا عصمة له مطلقا، أي: بأي وجه من الوجوه أو حال من الأحوال.. فكل من لم يتدين بالإسلام: فهو مباح الدم والمال، إلا أن يؤمنه أهله ودون ذلك فلا عصمة.. فالكفر وإباحة الدم والمال: قرينان لا ينفكان في دين الله وشرعه بمحكم التنزيل... ولذلك كله كان دم الكافر غير المعاهد: هدرا لا قيمة له، ولا وزن... فلا يجب القصاص بقتل حربي ... ولا تجب قتله دية، ولا كفارة لأنه مباح الدم على الإطلاق كالخنزير... فمن المسلمات أنه لا يقتل المسلم إذا قتل

كافرا حربيا، ومعلوم أن قتله عبادة؛ فكيف يُعقل أنه يُقتل به (ص. ٣٠ -٤٤)".

"الرافضة من دون سائر الفرق المنتسبة للملة: أهل غدر، وخيانة، ومكر، وخديعة، إذ دينهم يأمرهم بالكذب-التقية- ويحضهم عليه؛ فإذا كانت كل أمم الأرض على اختلاف أديانها وعقائدها تتدين بالصدق: فإن الرافضة دون العالمين تتدين بالكذب بل يجعلونه ذروة التدين والتعبد عندهم! (ص. ٣٦٠)".

استنادا إلى ما سبق، فإن وسم الآخرين بالكفر أو الردة أو الطاغوت، لا ينطوي على تشيئ لهم فحسب، بل يجعلهم في مرتبة أدنى من الأشياء، فالصخور الصلدة قد يُستفاد منها، أما الكفار والمرتدون والطواغيت فهم أقرب ما يكون إلى الحشرات الطفيلية أو الحيوانات الضارية، وما من أمل فيهم ولا جدوى تُرجى منهم، هم شر خالص، ويتوجب القضاء عليهم.

ويبدو أن لجوء السلفيين الجهادين إلى نزع الإنسانية عن مخالفيهم عبر التكفير يأتي بهدف الحد من التنافر المعرفي الأخلاقي المتوقع جراء استهدافهم بعمليات عنف شديد، فالإفتاء بالكفر مقدمة ضرورية لتبرير القتل. وتؤيد نتائج البحث الحالي ذلك الاستنتاج، لا سيما وأن إعادة البناء المعرفي للسلوك المستهجن ونزع الإنسانية كانت نسبتهما الأعلى تكرارا.

لوم الضحية:

اتساقا مع مجمل نتائج البحث الحالي، جاء لوم الضحية الأقل نسبة (٠,٠١) من بين جميع آليات التحلل الأخلاقي. ويبدو هذا الأمر منطقيًّا باعتبار أن لوم الضحية يعكس التنافر الأخلاقي المُعاش، الذي يعقب التورط في انتهاك أخلاقي فعلي، وهو ما يخرج عن نطاق البيانات التي حلّل محتواها، وهي تهدف في الأساس إلى التحلل الأخلاقي مما قد يحدث مستقبلًا، أو الحد من التنافر الأخلاقي المتوقع. ويُلاحظ هذا بوضوح في سياقات استخدام آلية لوم الضحية. ومثال ذلك، لوم المهاجر (ب ت) من يُقتل من المسلمين في دار الحرب:

"ولأن كون دار الحرب دار إباحة: أصل مقرر عند كافة أهل الإسلام حدث الخلاف فيمن قتل مسلما فيها يظنه كافرا: هل تجب الدية أم لا؟ على قولين مشهورين ... لا قصاص عليه جزما للعذر الظاهر ... وكذا لا دية في الأظهر لأنه أسقط حرمة نفسه بمقامه في دار الحرب التي هي دار الإباحة، وسواء علم

في دارهم مسلما أم لا... والثاني تجب الدية لأنها تثبت مع الشبهة (ص. ٢٨)".

"دلت هذه الأحاديث .... على مشروعية رمي الكفار المحاربين بكل ما يمكن من السلاح وإن أفضى ذلك إلى قتل من خالطهم عند الرمي من المسلمين تبعا لا قصدا (ص. ٢٠٨)".

تأطير نظري للنتائج

بداية، يتوجب تأكيد أن حدود تفسير هذه النتائج تتقيد بعينة البحث، وموضوعه. وبصفة عامة، يُستخلص من مناقشة نتائج البحث الحالي الاستنتاجات الآتية:

١. تنعكس طبيعة النسق الأيديولوجي على عمليات إعادة تشكيل البنية المعرفية للانتهاكات التي تتنافى مع المعايير الأخلاقية. وتجدر الإشارة إلى أن الأيدولوجيات المتطرفة العنيفة تتسم بأربع خصائص رئيسة:
٢. الاستقطابية[١]: الَّتي تتمثل في التفكير من منطلق "نحن وهم".
٣. الإطلاقية[٢]: إذ تنظر إلى المعتقدات على أنها حقيقة مطلقة، صادقة في جوهرها، ومُؤيدة من سلطة مقدسة.
٤. تهديدية التوجه[٣]: تشعر الجماعة دائما بأنَّها مهددة بأخطار جسيمة من "جماعات خارجية"، وذلك لأنَّ "جماعتنا" جماعة الخير وعلى صواب دائماً أو فاضلة على وجه الإطلاق.
٥. كارهية[٤]: تؤجج الكراهية أعمال العنف ضد فئات منتقاة. إذ إنَّها تسمح بتحول المعارضة المبدئية إلى فعل مباشر. وتيسر الكراهية آليات التنصل الأخلاقي (سيلك، ٢٠٢١).

ويُضاف إلى ما سبق، أنَّ الأيدولوجية السلفية الجهادية ذات طبيعة نكوصية، تستلهم من الماضي البعيد نسقًا اعتقاديًا وبرنامج عمل محدد، وتحاول إسقاطه على الواقع مفترضة صحته المطلقة، ومتجاهلة التغيرات الجوهرية بين النموذج المستلهم والواقع المعاصر.

(1)polarized
(2)absolutist
(3)threat-oriented
(4)hateful

لهذا، ارتكزت طرق التبرير الأخلاقي للعنف على خصائص الأيدولوجية المُشار إليها آنفا، وتبدأ عادة بتسليم مُطلق بأنَّه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها. وتبعا لهذا، تفترض صحة تفسير محدد لنص، وإجماع عليه، وعصمة أشخاص بعينهم، وحتمية الاقتداء بهم في كل أفعالهم، وتتجاهل تماما اختلاف التفسيرات والأشخاص والسياقات. وعلى هذا الأساس، تُقاس الأفعال ويجري تقويمها بناء على مطابقتها لما كان عليه السلف الصالح. ويُبرر العنف بسند متفق عليه، أو بنموذج مُلهم، أو باستنباط من أي منهما. ولا مانع حينئذ من تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب، مسلمين وكفار، مؤمنين ومنافقين، موحدين ومشركين. وفي كل الأحوال، جماعتنا "نحن" أهل الخير، وجماعتهم "الآخرين، أو الأغيار" أهل الشر. وجماعتنا مستهدفة دوما من خصومها، وإن لم نقم بردعهم قضوا علينا، ويتوجب علينا استخدام أي وسيلة للتصدي لهم، وإذا متنا فنحن شهداء وفي الجنة، وهم قتلى وفي النار لأننا ننصر الله ونحفظ دينه.

٦. تتحدد هوية الجماعة الرئيسة ونطاقها في ضوء النسق الأيديولوجي، ويعني هذا أن ماهية هذه الجماعة قد تضيق للغاية لتنحصر في فئة محددة تحديدا دقيقا، وقد تتسع لتشمل قطاعات كبيرة من البشر. ويصاحب ذلك بناء سردية متماسكة عن المظلومية التي تتعرض لها الجماعة الداخلية، وإلقاء اللوم على جماعة خارجية يُفترض أنها العدو المسئول عن بؤس الجماعة الداخلية، الذي يحيك المؤامرات ضدها، ويرتكب الانتهاكات في حقها، ويفرض الأوضاع الجائرة عليها، ويسعى إلى القضاء عليها متى أمكن له القيام بذلك. وبناءً على هذه السردية، وتبعا لماهية الجماعة الداخلية والخارجية، تُحدد العقبات التي تحول بين الجماعة الداخلية وبين الوصول إلى ما ترمي إليه من أهداف، ويُحدد أيضا محتوى آليات التحلل الأخلاقي. فحينما يتسع نطاق الجماعة ليشمل كل المقهورين في العالم، وتتحدد المظلومية التاريخية في الأوضاع السيئة التي فرضتها الرأسمالية على الطبقة

العاملة، تُستخدم أوصاف لنزع الإنسانية من قبيل "مستغلين، مصاصي دماء، لصوص"، وتُحدد الجماعة الخارجية في كل الطبقة الرأسمالية، ويصبح الهدف إزاحة هذه الطبقة ونيل طبقة العمال حقوقهم. وعلى العكس من ذلك، قد توجه الأيدولوجية كل سهامها تجاه أشخاص بعينهم، وتضع لهم صفات محددة، وتعتبرهم كفارا أو مرتدين، أو منافقين، أو عصاة، أو خطائين... وهكذا. وتنحصر غايتها في انصياع هؤلاء وامتثالهم لأوامر ونواهي محددة واتباعهم لنهج بعينه.

وفي حالتنا تلك، تبدأ سردية الجماعات السلفية الجهادية بتكفير الحكام، واعتبارهم طواغيت مرتدين، يتواطؤون مع أعداء الأمة من الصهاينة والصليبيين، ونظرا لكونهم العدو الأقرب فمن الأولوية قتالهم، وتجعل بذلك من جهادهم فرض عين على كل مسلم، وتوجب على من لا يقدر على الجهادة الهجرة والانضمام للجماعات الجهادية والإعداد للقتال، أما من لم ينضم للجماعات الجهادية، ولم يفر بدينه من أرض الكفر مهاجرا، ودعم المؤسسات الكفرية من جيش وشرطة، فإن دمه مباح. ولهذا، يبدو أن النسق الأيديولوجي للجماعة يحدد نطاق أنشطتها العنيفة، وأولويات العمل. ويتسق ذلك الاستنتاج مع ما أشار إليه كل من كروجلانسكي Kruglanski وويبر Webber (2014) من أن معظم الإيديولوجيات التي تبرر الإرهاب تحدد ثلاثة مكونات رئيسة: المظلومية، الجاني، والمنهج. ويبدأ هذا التحديد بإبراز الظلم أو الضرر الذي تعاني منه الجماعة. وبعد ذلك، تلقي الأيديولوجية باللوم على جماعة خارجية وتحملها مسئولية ما تتعرض له من ظلم جائر، ثم تطرح حلا لهذه المشكلة، أو طريقة فعالة ومضمونة أخلاقيا لتحرير الجماعة مما حاق به من ضيم وخزي وإذلال.

٧. تختلف آليات التحلل الأخلاقي المُستخدمة باختلاف طبيعة التنافر الأخلاقي: المتوقع، أو المُعاش. ويبدو هذا الأمر منطقيا، فحينما يفكر شخص في الأوضاع التي تتعرض لها جماعة ما وهو لا يعايش ما تعانيه من بؤس، ولا يشعر بما تشعر به من مشقة وأسى، فإن الأمر

يختلف لا محالة عن آخر قيد الاعتقال، أو مستهدف بالقتل، أو هارب من مطاردة. كذلك، تختلف الآليات المُستخدمة في تبرير فعل لم يقع عن تلك المُستخدمة في تبرير انتهاك غير أخلاقي أو سلوك مستهجن وقع بالفعل. ويفسر ذلك تعارض نتائج الدراسات السابقة، لا سيما تلك التي اعتمدت على وصايا أو كلمات تذكارية أو مقابلات مع ذوي المتورطين في أعمال إرهابية؛ ففي مثل هذه الحالات، لا تخلو النصوص من تحيزات، وتُوجه بهدف إيصال رسالة مقصودة بعناية، وقد تخاطب في بعض الأحيان الجماعة الخارجية، وتحاول التأثير فيها. والأمر يختلف نوعا ما عند فحص نصوص موجهة للجماعة الداخلية، ففي هذه الحالة تُذكر صراحة سردية الجماعة المُعتمدة، وتتبدى أهدافها الحقيقية، وتوظف التبريرات التي تخدم استراتيجية الجماعة دون اعتبار للآخرين.

٨. يُرجح وجود دور للعوامل الثقافية في تحديد آليات التحلل الأخلاقي المُستخدمة في فصل عقوبات الذات الأخلاقية عن الانتهاكات والأفعال المُستهجنة، وذلك باعتبار أن الوسائل أو الطرق التي تعتمدها الجماعة للوصول إلى الأهداف بما في ذلك العنف والإرهاب تتحدد في ضوء ثقافتها وثقافة المجتمع.

٩. يتوقع أن تلعب المتغيرات الفردية والسياقية دورا في ميل الأشخاص للتحلل من المعايير والقيم الأخلاقية السائدة، وهذا ما لم تبرزه نظرية التحلل الأخلاقي. وتُعد التغيرات الارتقائية في التحلل الأخلاقي من المؤشرات التنبؤية بأشكال متنوعة من السلوك غير التكيفي، ومنها العنف، ويشكل عامل خطورة، يزيد من فرص اعتناق الأشخاص لأيدولوجيات متطرفة تحرض على العنف والإرهاب. وقد يفسر ذلك جانبا من ميل المراهقين وصغار السن لاعتناق هذه الأيدولوجيات والانضمام للجماعات المتطرفة.

خلاصة:

لم تحظ دراسات التطرف والإرهاب في العالم العربي بما تستحقه من

اهتمام، على الرغم من أن المنطقة العربية أكثر مناطق العالم معاناة من التأثيرات السلبية الناجمة عن أنشطة الجماعات الإرهابية. ولا يمكن فهم الإرهاب ووضع استراتيجيات وقائية وبرامج مكافحة فعالة، إن لم تتضافر جهود جهات عديدة، وأزيلت العقبات التي تعيق إخضاع الظاهرة للفحص العلمي الدقيق، المنضبط منهجيا. وإن كانت المنشورات والمؤلفات والبيانات التي تنشرها الجماعات الإرهابية توفر مادة خصبة وثرية للدراسة، لكن تعميم ما تسفر عنه من نتائج ينبغي أن يؤخذ بحذر، ويتوجب التوسع في البحث باستخدام طرق وأدوات أخرى.

المراجع

أبو رمان، محمد. (٢٠١٤). من" السلفية الجهادية" إلى" أنصار الشريعة" التكيف مع حقبة الثورات الديمقراطية العربية والدور السياسي الجديد. **مجلة العلوم الاجتماعية، ٤٢(٢)**، ٢٢٦-٢٥٦.

أبو قتادة، عمر. (١٩٩٩). **الجهاد والاجتهاد، تأملات في المنهج**. ط ١، دار البيارق، عمان.

سيلك، أندرو. (٢٠٢١). **سيكولوجية مكافحة الإرهاب**. ترجمة: هشام حنفي العسلي. دار نشر جامعة الملك سعود، الرياض.

الشربيني، محمد محمود. (٢٠١٩). **العنف عند السلفية الجهادية: الأصول الفكرية وآثارها**. رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

طعيمة، رشدي أحمد. (٢٠٠٤). **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومة، أسسه، استخداماته**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

الظواهري، أيمن. (ب ت). **الولاء والبراء: عقيدة منقولة وواقع مفقود**. نسخة إلكترونية.

عبد العزيز، عبد القادر. (١٩٩٩). **العمدة في إعداد العُدة**. دار البيارق، عُمان.

المهاجر، أبو عبد الله. (ب ت). **مسائل في فقه الجهاد**. نسخة إلكترونية.

ناجي، أبو بكر. (ب ت). **إدارة التوحش**. مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، نسخة إلكترونية.

Aquino, K., Reed II, A., Thau, S.,& Freeman, D. (2007). A grotesque and dark beauty: How moral identity and mechanisms of moral disengagement influence cognitive and emotional reactions to war. **Journal of Experimental Social Psychology, 43**(3), 385-392.

Arnett, J. J. (2008). The neglected 95%: why American psychology needs to become less American. **American Psychologist, 63**(7), 602.

Awang, Z. (2012). **Research methodology and data analysis second edition**. UiTM Press.

Bandura, A. (1990). Mechanisms of moral disengagement in terrorism. **Origins of terrorism: Psychologies, ideologies, states of mind, 28**(7), 161-191.

Bandura, A. (1999). Moral disengagement in the perpetration of inhumanities. **Personality and social psychology review, 3(**3), 193-209.

Bandura, A. (2002). Selective moral disengagement in the exercise of moral agency. **Journal of moral education, 31**(2), 101-119.

Bandura, A. (2016). **Moral disengagement: How people do harm and live with themselves.** Worth publishers.

Bandura, A., Barbaranelli, C., Caprara, G. V.,& Pastorelli, C. (1996). Mechanisms of moral disengagement in the exercise of moral agency. **Journal of personality and social psychology, 71**(2), 364-374.

Barkan, R., Ayal, S.,& Ariely, D. (2015). Ethical dissonance, justifications, and moral behavior. **Current Opinion in Psychology, 6**(DEC), 157-161.

Barsky, A. (2011). Investigating the effects of moral disengagement and participation on unethical work behavior. **Journal of business ethics, 104**(1), 59-75.

Blanco, A., Davies-Rubio, A., De la Corte, L.,& Mirón, L. (2020). Violent extremism and moral disengagement: a study of Colombian armed groups. **Journal of interpersonal violence**, 0886260520913643.

Boesch, E. E. (1996). The seven flaws of cross-cultural psychology. The story of conversion. **Mind, Culture, and Activity, 3**(1), 2-10.

Bouhana, N.,& Per-olof, H. W. (2010). Theorizing terrorism: terrorism as moral action: a scoping study. **Contemporary Readings in Law and Social Justice, 2** (2), 9-79.

Brachman, J.M. (2009) **Global Jihadism: Theory and Practice**. London: Routledge.

Caravita, S. C., Sijtsema, J. J., Rambaran, J. A.,& Gini, G. (2014). Peer influences on moral disengagement in late childhood and early adolescence. **Journal of youth and adolescence, 43**(2), 193-207.

Cardwell, S. M., Piquero, A. R., Jennings, W. G., Copes, H., Schubert, C. A.,& Mulvey, E. P. (2015). Variability in moral disengagement and its relation to offending in a sample of serious youthful offenders. **Criminal justice and behavior, 42(**8), 819-839.

Cartledge, S., Bowman-Grieve, L.,& Palasinski, M. (2015). The Mechanisms of Moral Disengagement in George W. Bush's 'War on Terrorism'Rhetoric. **The Qualitative Report, 20**(11), 1905-1921.

Cottee, S. (2010). Mind slaughter: the neutralizations of jihadi salafism. **Studies in Conflict& Terrorism, 33**(4), 330-352.

Crenshaw, M. (1981). The causes of terrorism. **Comparative politics, 13**(4), 379-399.

Crenshaw, M. (2000). The psychology of terrorism: An agenda for the 21st century. **Political psychology, 21**(2), 405-420.

D'Urso, G., Petruccelli, I., Costantino, V., Zappulla, C.,& Pace, U. (2019). The role of moral disengagement and cognitive distortions toward children among sex offenders**.** **Psychiatry, psychology and law, 26**(3), 414-422.

De Posada, C. R., Flórez, J.,& Espinel, N. (2018). Moral disengagement mechanisms and armed violence. A comparative study of paramilitaries and guerrillas in Colombia. **Revista Colombiana de Psicología, 27**(1), 55-69.

DeLisi, M., Peters, D. J., Dansby, T., Vaughn, M. G., Shook, J. J.,& Hochstetler, A. (2014). Dynamics of psychopathy and moral disengagement in the etiology of crime. Youth Violence and Juvenile Justice, 12(4), 295-314.

Detert, J. R., Treviño, L. K.,& Sweitzer, V. L. (2008). Moral disengagement in ethical decision making: a study of antecedents and outcomes. **Journal of Applied Psychology, 93**(2), 374.

Duffy, M. K., Scott, K. L., Shaw, J. D., Tepper, B. J.,& Aquino, K. (2012). A social context model of envy and social undermining. **Academy of management Journal, 55**(3), 643-666.

D'Urso, G., Petruccelli, I.,& Pace, U. (2018). Drug use as a risk factor of moral disengagement: A study on drug traffickers and offenders against other persons. **Psychiatry, Psychology and Law, 25(**3), 417-424.

Festinger, L. (1968). **A theory of cognitive dissonance**. Stanford, CA, USA: Stanford University. Press.

Gerring, J. (1997). Ideology: A definitional analysis. **Political Research Quarterly, 50**(4), 957-994.

Gini, G., Pozzoli, T.,& Hauser, M. (2011). Bullies have enhanced moral competence to judge relative to victims, but lack moral compassion. **Personality and Individual Differences, 50**(5), 603-608.

Gini, G., Pozzoli, T.,& Hymel, S. (2014). Moral disengagement among children and youth: A meta-analytic review of links to aggressive behavior. **Aggressive behavior, 40**(1), 56-68.

Hafez, M. M. (2006). Moral agents, immoral violence: Mechanisms of moral disengagement in Palestinian suicide terrorism. Tangled roots: **Social and psychological factors in the genesis of terrorism**, 292-307.

Hamilton, M. (1987). The Elements of the Concept of Ideology. **Political Studies, 35**(1), 18-38.

Helfrich, H. (1999). Beyond the dilemma of cross-cultural psychology: Resolving the tension between etic and emic approaches. **Culture& Psychology, 5**(2), 131-153.

Hellmich, C. (2008). Creating the ideology of al Qaeda: from Hypocrites to Salafi-Jihadists. **Studies in Conflict& Terrorism, 31**(2), 111-124.

Hoffman, B. (1999). The mind of the terrorist: Perspectives from social psychology. **Psychiatric Annals, 29**(6), 337–340.

Index, G. T. (2019). **Measuring the Impact of Terrorism**. Sydney: Institute for Economics and Peace.

Jones, S. G., Vallee, C., Newlee, D., Harrington, N., Sharb, C., Byrne, H.,& Transnational, C. S. I. S. (2018). The Evolution of the Salafi-Jihadist Threat. **Center for Strategic and International Studies, 9.**

Jost, J. T., Federico, C. M.,& Napier, J. L. (2009). Political ideology: Its structure, functions, and elective affinities. **Annual Review of Psychology, 60,** 307-337.

Kerlinger, F. N. (1986). **Foundations of behavioral research (3rd** ed.). New York: CBS College Publishing.

Khalil, N. H. M. H. (2017). **Dabiq: A study of the usage of terrorist-produced publications in Framing and Selective Moral Disengagement.** Unpublished master's thesis. The

American University, Department of Mass communication, Cairo, Egypt.

Krippendorff, K. (2018). **Content analysis: An introduction to its methodology.** Sage publications.

Kruglansky, W. A.,& Webber, D. (2014). **The psychology of radicalization. Zeitschrift für Internationale Strafrechtsdogmatik** – www.zis-online.com.

Lo Cricchio, M. G., García-Poole, C., te Brinke, L. W., Bianchi, D.,& Menesini, E. (2021). Moral disengagement and cyberbullying involvement: A systematic review. **European Journal of Developmental Psychology, 18(**2), 271-311.

Maikovich, A. K. (2005). A new understanding of terrorism using cognitive dissonance principles. **Journal for the Theory of Social Behaviour, 35**(4), 373-397.

Martín-Peña, J.,& Opotow, S. (2011). The legitimization of political violence: A case study of ETA in the Basque country. **Peace and Conflict, 17**(2), 132-150.

Mayring, P. (2004). Qualitative content analysis. **A companion to qualitative research, 1**(2), 159-176.

McAlister, A. L., Bandura, A.,& Owen, S. V. (2006). Mechanisms of moral disengagement in support of military force: The impact of Sept. 11. **Journal of Social and Clinical Psychology, 25**(2), 141-165.

McCauley, C.,& Moskalenko, S. (2008). Mechanisms of political radicalization: Pathways toward terrorism. **Terrorism and political violence, 20**(3), 415-433.

McCormick, G. H. (2003). Terrorist decision making. **Annual Review of Political Science, 6**(1), 473-507.

Moghadam, A. (2008). The Salafi-jihad as a religious ideology. **CTC Sentinel, 1**(3), 14-16.

Moghadam, A. (2009). Motives for martyrdom: Al-Qaida, Salafi Jihad, and the spread of suicide attacks. **International Security, 33**(3), 46-78.

Moghaddam, F. M. (2005). The staircase to terrorism: A psychological exploration. **American psychologist, 60**(2), 161.

Moghaddam, F. M. (2007). The staircase to terrorism: A psychological exploration. In B. Bongar, L. M. Brown, L. E. Beutler, J. N. Breckenridge,& P. G. Zimbardo (Eds.),

Psychology of terrorism (pp. 69–80). Oxford University Press.

Moore, C., Detert, J. R., Klebe Treviño, L., Baker, V. L.,& Mayer, D. M. (2012). Why employees do bad things: Moral disengagement and unethical organizational behavior. **Personnel Psychology, 65**(1), 1-48.

Obermann, M. L. (2013). Temporal aspects of moral disengagement in school bullying: Crystallization or escalation?. **Journal of school violence, 12**(2), 193-210.

Onuoha, F. (2014). Boko Haram and the evolving Salafi Jihadist threat in Nigeria. **Boko Haram: Islamism, politics, security and the state in Nigeria, 2**, 158-275.

Osofsky, M. J., Bandura, A.,& Zimbardo, P. G. (2005). The role of moral disengagement in the execution process. **Law and Human Behavior, 29**(4), 371-393.

Paciello, M., Fida, R., Tramontano, C., Lupinetti, C.,& Caprara, G. V. (2008). Stability and change of moral disengagement and its impact on aggression and violence in late adolescence. **Child Development, 79**(5), 1288-1309.

Pornari, C. D.,& Wood, J. (2010). Peer and cyber aggression in secondary school students: The role of moral disengagement, hostile attribution bias, and outcome expectancies. Aggressive Behavior: **Official Journal of the International Society for Research on Aggression, 36**(2), 81-94.

Prasad, B. D. (2008). Content analysis. **Research methods for social work, 5,** 1-20.

Pyszczynski, T., Solomon, S.,& Greenberg, J. (2015). Thirty years of terror management theory: From genesis to revelation. **Advances in experimental social psychology, 52**, 1-70.

Risser, S.,& Eckert, K. (2016). Investigating the relationships between antisocial behaviors, psychopathic traits, and moral disengagement. **International journal of law and psychiatry, 45**, 70-74.

Rubio-Garay, F., Carrasco, M. A.,& Amor, P. J. (2016). Aggression, anger and hostility: evaluation of moral disengagement as a mediational process. **Scandinavian journal of psychology, 57**(2), 129-135.

Sageman, M. (2014). The stagnation in terrorism research. **Terrorism and political violence, 26**(4), 565-580.

Sanchez-Cuenca, I. (2014). Why do we know so little about terrorism?. **International Interactions, 40**(4), 590-601.

Sandler, T., Tschirhart, J. T.,& Cauley, J. (1983). A theoretical analysis of transnational terrorism. **The American Political Science Review, 77** (1), 36-54.

Schmid, A. P. (2011). 50 Un-and Under-researched Topics in the Field of (Counter-) Terrorism Studies. **Perspectives on Terrorism, 5**(1), 76-78.

Seliger, M. 1976. **Ideology and Politics**. New York: Free Press.

Silke, A (2008) Holy warriors: Exploring the psychological processes of Jihadi radicalization. **European Journal of Criminology, 5**(1), 99–123.

Smith, A. G., Suedfeld, P., Conway III, L. G.,& Winter, D. G. (2008). The language of violence: Distinguishing terrorist from nonterrorist groups by thematic content analysis. **Dynamics of Asymmetric Conflict, 1**(2), 142-163.

Souleimanov, E. A., Aliyev, H.,& Ratelle, J. F. (2018). Defected and loyal? A case study of counter-defection mechanisms inside Chechen paramilitaries. **Terrorism and Political Violence, 30**(4), 616-636.

Stout, M. (2009). In search of Salafi Jihadist strategic thought: Mining the words of the terrorists. **Studies in Conflict& Terrorism, 32**(10), 876-892.

Susilawati, S., Wibowo, M. E.,& Sunawan, S. (2020). Moral Disengagement and Classroom Incivility against the Social Responsibility Character of Junior High School Students. **Islamic Guidance and Counseling Journal, 3**(1), 26-31.

Triandis, H. C. (2000). Culture and conflict. **International journal of psychology, 35**(2), 145-152.

Turner, J. (2010). From cottage industry to international organisation: the evolution of Salafi-Jihadism and the emergence of the Al Qaeda ideology. **Terrorism and Political Violence, 22(**4), 541-558.

Webber, D.,& Kruglanski, A. W. (2017). Psychological factors in radicalization: A "3 N" approach. In: LaFree G, Freilich JD, editors, **The handbook of the criminology of terrorism** (pp 33-46). Hoboken, NJ: Wiley.